العدد ٢٩ / تشرين أول - كانون أول ٢٠٠٤

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين

نشرة شهرية إلكترونية

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على الجمعية على: هاتف:916 5100 / 917 5100 962 6 00 فاكس: 902 5100 962 6 00 بريد الكتروني: info@ascasociety.org موقع الكتروني: www.ascasociety.org

For more information contact the society at: Tel. 00 962 6 5100 916 / 5100 917 Fax. 00 962 6 5100902 Email: info@ascasociety.org Website: www.ascasociety.org

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين

جمعية مهنية عربية تهدف إلى إرساء معايير المحاسبة والتدقيق والسلوك وإلى بناء القدرات من خلال برامج التعليم والإمتحانات والتأهيل المعترف بها دوليا.

Arab Society of Certified Accountants (ASCA)

A regional professional society dedicated to the promotion of the highest accounting, auditing and ethical standards and to capacity building through the institution of globally recognized educational and examination qualification programs.

المحتويات

- إمتحانات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين / دورة إمتحانات تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤
- طلبة جدد
- اجتماعات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين في مسقط
  أبو غزاله يشيد بدعم ورعاية السلطنة للمجمع
- إعلان تأسيس المنتدى العربي لحسن الأداء
- دور نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق / نظرية الصلاحية (المنفعة)
- تقييم دور أجهزة الرقابة في مجال تحقيق أهداف عملية المراجعة بشكلٍ عام.
  ودور ديوان المحاسبة في لبنان بشكلٍ خاص
- مكاتب الاتصال

عيدكم مبارك

يتقدم رئيس وأعضاء مجلس إدارة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين والعاملين فيه بأعطر وأطيب التمنيات القلبية إلى أعضاء المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA) وأعضاء جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) وطلبة وخريجي المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ACPA) الكرام بمناسبة عيد الأضحى المبارك والأعياد المجيدة ورأس السنة الميلادية مقرونة بالدعاء إلى العلي القدير أن يعيد هذه المناسبات على الجميع بالخير والبركات وتحقيق مزيد من التقدم والإزدهار.

إمتحانات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين
دورة إمتحانات تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤

إنتهى المجمع العربي للمحاسبين القانونيين من عقد إمتحانات دورة تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤ والتي عقدت خلال الفترة من ٢٢- ٢٥ /١١/ ٢٠٠٤ في (٢٨) مركز إمتحان منتشرة في الدول العربية وقد تقدم الطلبة للإمتحان في ثمانية مواد وهي :

١-	المعرفة التنظيمية والمعرفة بالأعمال (١).	٥-	التدقيق.
٢-	المعرفة التنظيمية والمعرفة بالأعمال (٢).	٦-	القوانين والضرائب.
٣-	المحاسبة والمعرفة المتعلقة بالمحاسبة (١).	٧-	تقنية المعلومات.
٤-	المحاسبة والمعرفة المتعلقة بالمحاسبة (٢).	٨-	اللغة الإنجليزية.

وجدير بالذكر أن هذه هي الدورة الأولى التي تتم تحت إشراف الإمتحانات الدولية (CIE) - جامعة كامبردج بعد توقيع الإتفاقية معهم والتي يتم إعتماد مؤهل محاسب عربي مهني معتمد (ACPA) من قبلهم.

كما انتهى المجمع من عقد إمتحانات دورة تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤ للطلبة المكملين حسب مواد إكمال الطلبة في كل مركز بنفس الفترة من ٢٢ - ٢٥ /١١/ ٢٠٠٤.

تم البدء بتصحيح إمتحانات المجمع لدورة تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤ للطلبة الجدد والمكملين.

من المتوقع أن يتم الإعلان عن نتائج الإمتحانات لدورة تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤ خلال شهر آذار (مارس) ٢٠٠٥.

قام السيد Ben Gibbs من الإمتحانات الدولية CIE - جامعة كامبردج بزيارة ميدانية لمركز إمتحانات عمان / الأردن والتي كانت مقررة ضمن برنامج زيارته لمكاتب المجمع في الأردن.

وفيما يلي صور مختارة من مراكز الإمتحانات:

مركـــز جنيـن

مركـــز غـــزة

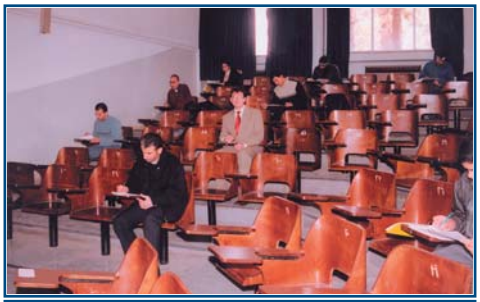

مركـــز عمـــان

طلـبة جـدد

تم قبول مجموعة جديدة من الطلبة للجلوس لإمتحانات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين والحصول على شهادة محاسب عربي مهني معتمد (ACPA) وهم :

١. محمد علي مصلح	الأردن
٢. عبد الرحمن سعيد السعدي	الأردن
٣. أنس عبد الكريم حداد	الأردن
٤. وداد محمد الفرض	الإمارات
٥. منى زكريا تادرس	مصر
٦. مريم سالم القبيسي	الإمارات
٧. علي خميس شاويش	الأردن
٨. فؤاد أسعد فرعون	الأردن
٩. رامي محمد الحاج حسن	الأردن
١٠. محمد محمد طوطح	فلسطين
١١. رائد جمال كلاب	فلسطين
١٢. أشرف ناجي عساف	الأردن
١٣. محمد حامد الجمل	الأردن
١٤. حسام محمد عبد العزيز	الأردن
١٥. فادي حسني أبو عرجة	الأردن
١٦. بندر بن عبدالله يحيى	اليمن
١٧. رامي خليل وشاح	فلسطين
١٨. عصام محمود ديكو	سوريا
١٩. محمد العبد الحسن	فلسطين
٢٠. مريم عبد الله المطروشي	الإمارات
٢١. صلاح الغمري أحمد	مصر
٢٢. سالم سعود الدهامي	السعودية
٢٣. نبيل حسن آل ياسين	السعودية
٢٤. دجانة علي زعارير	الأردن
٢٥. يوسف خالد قدورة	فلسطين
٢٦. طارق عمر جابر	الأردن
٢٧. عيسى سليم الصباغ	الأردن
٢٨. سامي جمال العلي	المغرب
٢٩. فادي نجيب نور	الأردن
٣٠. علاء مصطفى كنانة	الأردن
٣١. نشأت دجاني إبراهيم	مصر
٣٢. رامي وصفي بنات	فلسطين
٣٣. شريف محمد الحنفي	مصر
٣٤. حسين علي فياض	لبنان
٣٥. ربيع عبد الله جواد	لبنان
٣٦. محمود كامل حسين	الأردن
٣٧. حسين علي الخطيب	الأردن
٣٨. وليد"محمدخالد" حمو	الأردن
٣٩. رياض شعبان القاسم	الأردن
٤٠. عبد الله أحمد أبو عودة	فلسطين
٤١. ميساء محمد أبو تمام	الأردن
٤٢. وليد محمد بزبزت	الأردن
٤٣. أمجد يوسف هلال	الأردن
٤٤. مروان حكم منصور	الأردن
٤٥. إيمان زعل العساف	الأردن
٤٦. وفاء محمد عاشور	الأردن
٤٧. نضال ذياب أبو غزالة	الأردن
٤٨. خالد عبد الكريم عبدو	الأردن
٤٩.منذر"محمدمجمعة"حامد	الأردن
٥٠. وائل عمر أبو دلو	الأردن
٥١. مرح "صلاح الدين" نزال	فلسطين
٥٢. رامي مرشد الزرو	فلسطين
٥٣. لينا عاطف الأحمد	الأردن
٥٤. حسام الدين أبو خلف	الأردن
٥٥. صبري إبراهيم مريان	الأردن
٥٦. أحمد عبد الكريم عموري	الأردن
٥٧. موسى نزار الملح	العرلق
٥٨. ريم فايز الفايز	الأردن
٥٩. مهند مثقال العدوان	الأردن
٦٠. إيهاب وصفي داود	الأردن
٦١. رامي راجي طه	فلسطين

اجتماعات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين في مسقط
أبو غزاله يشيد بدعم ورعاية السلطنة للمجمع

برعاية معالي السيد عبدالله بن حمد البوسعيدي رئيس جهاز الرقابة الماليه للدولة عقد مجلس ادارة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين اجتماعاً برئاسة الاستاذ طلال ابو غزاله وذلك يوم السادس عشر من كانون أول ديسمبر ٢٠٠٤ في العاصمة العمانية مسقط وقد حضر الاجتماع نيابه عن معاليه سعادة ناصر الرواحي نائب رئيس الجهاز والفاضل عبد الحميد بن عامر الكيومي مستشار رئيس الجهاز كما شارك فيه عدداً من اعضاء الهيئة العامة للمجمع والخريجين الحاصلين على شهادة محاسب عربي مهني معتمد ACPA التي يصدرها المجمع .

وتحدث الاستاذ طلال ابو غزاله وتقدم بالشكر والعرفان الى سلطنة عمان وعلى رأسها صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم والى الحكومه وكافة مؤسسات السلطنة على المبادرات الداعمة لمسيرة ورسالة المجمع في تحقيق أهدافه بتأهيل أبناء الوطن العربي موكداً أن هذا الدعم من قبل سلطنة عمان تشحذ جهود مجلس ادارة المجمع وتعزز من السعى نحو تقدم ورفعه شأن المهنة .

وخص الاستاذ ابو غزاله بالشكر والاعتزاز معالي السيد عبدالله بن حمد البوسعيدي الذي واكب مسيرة المجمع وأنشطته وانجازاته , حيث كان دوما داعماً وراعياً وبروح من القيادة والمسؤولية للمجمع العربي للمحاسبين القانونيين مثمنا دعمه ورعايته الدائمة .

وأكد أبو غزاله على مواصلة العمل بمزيد من الجهد وبما يعزز الرسالة المهنية ويحقق الاهداف الخيرة .

هذا وقد ناقش أعضاء مجلس الادارة عددا من المواضيع وبخاصة ترتيبات ونتائج دورة امتحانات تشرين ثاني " نوفمبر " ٢٠٠٤ والتي عقدت للمرة الاولى بعد اعتماد الامتحانات الدوليه - جامعة كامبردج لمؤهل وشهادة المجمع , حيث تمت الامتحانات بالاشراف والتنسيق والادارة المشتركة مع الامتحانات الدولية - كامبردج .

إعلان تأسيس المنتدى العربي لحسن الأداء

بناء على توصية الأستاذ طلال أبو غزالة رئيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين - بصفته رئيس الشبكة العربية لتقنية المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة أقرت ندوة حسن الأداء في المؤسسات المالية والتجارية والتي عقدت في مسقط إعلان تأسيس المنتدى العربي لحسن الأداء والذي يهدف إلى خلق وتعزيز مفاهيم حسن الأداء في المنطقة العربية من خلال واقع ومفهوم وثقافة وخصوصية قطاعات الأعمال, والعمل على الاستفادة من تجارب وخبرات الدول الأخرى من أجل خلق قطاع أعمال عربي كفؤ قادر على النمو والتطور.

دور نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق نظرية الصلاحية (المنفعة)

د. عصام محمد البحيصي
مدير وحدة البحوث و الدراسات التجارية
أستاذ مساعد – قسم المحاسبة
كلية التجارة – الجامعة الإسلامية – غزة

ملخص

في هذه الدراسة نتناول بالبحث الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في منشآت الأعمال, و نخص بالذكر تلك الآثار المشتقة من نظرية الصلاحية أو المنفعة (Utility) في تعريف و تحديد صفات و أهداف المعلومات المحاسبية. في الوقت الحالي نشهد دورا متناميا لنظم المعلومات في عملية اتخاذ القرارات, الأمر الذي اصبح معه مستخدم المعلومات عامل الأساسي في تحديد أهداف المعلومات, و التي أصبحت بشكل أساسي تتلخص في تحقيق الرفاهية الاجتماعية. إن تحقيق هذه الرفاهية يمكن ترجمته على ارض الواقع, كهدف أساسي للسياسات المحاسبية, من خلال طريق التوزيع الأمثل للموارد المتاحة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة, وفي هذا المجال يمكن للمعلومات المحاسبية أن تساهم بشكل فعال في عملية اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى توظيف و توزيع اكثر فعالية لهذه الموارد .

١. مقدمة

أن نظام المعلومات في منشاة من منشات الأعمال هو مفتاح أساسي من مفاتيح نجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها هذه المنشات, و ذلك من خلال ما يساهم فيه من تدعيم عمليات التنسيق و الدعم للعمليات الإدارية في جميع المستويات التنظيمية. هذا بالإضافة إلى دوره كأداة اتصال بين أجزاء المنشاة المختلفة و بين هذه و البيئة المحيطة بالمنشاة. انطلاقا من هذا الأثر, فان دراستنا هذه ستتركز في دور نظم المعلومات بشكل عام و نظم المعلومات المحاسبية بشكل خاص في دعم و تنسيق عملية اتخاذ القرارات الإدارية في منظمات الأعمال, و بناءا عليه سوف نتطرق إلى التحول في توجيه دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات بشكل عام و إلى تلك الآثار الناجمة عن قبول نظرية الصلاحية بشكل خاص, و ذلك بسبب اثر هذه النظرية على تعريف مستخدمي و أهداف و خصائص المعلومات المحاسبية.

٢. نظم المعلومات الإدارية و دورها في اتخاذ القرار من وجهة نظر المصدر و المستخدم للمعلومات

إن المفهوم التنظيمي للمنشاة يسمح لنا أن نعرفها بأنها نظام رئيسي مكون من مجموعة من النظم الفرعية تتكامل فيما بينها من اجل تحقيق الأهداف المحددة مسبقا, من خلال عملية التحكم في مجموعة من الأنشطة التي يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين أحدهما عام و الآخر خاص. يقع ضمن القسم الأول يمكن إدراج عمليات التشغيل و اتخاذ القرار, و ضمن الثاني يمكن إدراج عمليات محددة مثل الإدارة و الإنتاج و التمويل و التسويق.

إن تناسق النظم الفرعية و تكاملها يسمح بتبادل عناصر ذات طبيعة مختلفة تتسبب في تدفقات مادية (على سبيل المثال: أشخاص, أعمال و طاقة, ... الخ) و تدفقات اقتصادية و مالية و تدفقات أوامر و توجيهات و تدفقات معلومات و البيانات, ومجموع العمليات الناتج عن كل واحدة منها يشكل تدفق المدخلات و التي تتسبب لاحقا في حدوث تدفقات المخرجات التي تساهم في تشكيل و تطوير عملية اتخاذ القرارات و المنافسة في مستوى تنظيمي معين.

إن بحثنا هذا يركز الاهتمام على النظام الخاص بعملية اتخاذ القرارات, و التي تتحول فيها البيانات إلى أوامر, تلك العملية التي تتطلب عنصرا أساسيا و هو المعلومات, أو بعبارة أخرى تحول البيانات إلى معلومات صالحة لاتخاذ القرارات التي تسمح بإصدار الأوامر التي تقود إلى التصرف بالشكل المناسب و ذلك من خلال خفضها لدرجة عدم التأكد المحيطة بعملية اتخاذ القرارات.

انطلاقا من هدف البحث فإننا نقوم بتعريف نظام المعلومات المحاسبية على انه هو ذلك النظام الفرعي الذي تحويل البيانات إلى معلومات ضرورية لتدعيم عملية اتخاذ القرارات. في الدراسة التي قام بها (Andreu et.al., ١٩٩١, p. ١٣) حول تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر إستراتيجية أظهرت أن صفة نظام المعلومات المستخدم في منشاة ما تتحدد من خلال العلاقة بين الأنشطة المختلفة التي تتم داخل المنشاة و التي تتحدد أساسا حسب مفهوم سلسلة القيمة. و هنا حري بنا الإشارة إلى أن مفهوم سلسلة القيمة و الذي انتشر بشكل واسع منذ مقال Porter (١٩٨٦) , يفرق بين نوعين من الأنشطة الأساسية للمنشاة: أنشطة خطوط إنتاج و أنشطة داعمة. الأنشطة الأولى تعتبر غالبا هي صانعة القيمة حيث أما الثانية فهي عوامل دعم و تنسيق, و مجموع هذه الأنشطة ينشا عنه ما يعرف باسم المميزات التنافسية.

إن نظام المعلومات يشكل عنصر أساسي من لأنشطة الدعم لسلسلة القيمة, و تعتبر إحدى مهامه الأساسية عملية تجميع المعلومات التي تنتجها باقي الأنشطة, و من اجل تصميمه بشكل فعال يجب منذ البداية معرفة أي أنواع القرارات ستتخذ و ما هو نوع المعلومات اللازمة لها. من ناحية أخرى لا يتوفر إلا القليل القليل من المعلومات المدعمة بالأدلة حول حاجة مستخدمي المعلومات من المعلومات, و لا حول المعلومات اللازمة لكل نموذج من نماذج اتخاذ القرار, و عليه فانه من اجل توفير عنصر الصلاحية في المعلومات يجب أن يكون نظام المعلومات المستخدم يناسب نموذج اتخاذ القرار المتبع.

إن اختيار نظام المعلومات هو بحد ذاته مشكلة قرار يتم حلها عن طريق افتراض هيكلية محددة من الصلاحية تسمح بتحديد الأولويات من بين البدائل المتاحة و المقبولة من وجهة نظر المقرر وجهة نظر مصدر هذه المعلومات (Montesiones, ١٩٩١, p.١١٦).

- متخذ القرار يتصرف وفق سلم أولويات محددة طبقا لوظيفة الصلاحية المحددة حسب وجهة نظره بما يتفق و أهداف المنشأة. و بدورها فان عملية تحديد صفات وظيفة الصلاحية هي أمر معقد و تتصف بالتغير الأمر الذي يصعب من قياسها, لذلك جرت العادة على وضع فروض تبسيطية من اجل قياس الصلاحية و تحديد أهدافها الوظيفية بشكل كمي.

و يضاف إلى هذه المشاكل, مشكلة أخرى و هي تلك المتعلقة بتحديد البدائل المتاحة خاصة عندما تكون عمليات التقريب الواجب القيام بها ذات طابع شخصي, لذلك فان المعلومات في هذا المضمار تلعب دورا بالغ الأهمية, و في ظل وجود معلومات افضل يصبح من الطبيعي أن تكون التقديرات و الاحتمالات قد تمت في ضوء درجة اقل من عدم التأكد و قدر اقل من التقديرات الشخصية, الأمر الذي يوفر أرضية صلبا لعملية اتخاذ القرار.

لقد جرت العادة على تعريف وظيفة الصلاحية بأنها وظيفة هدف, أمل حسابي بتحقق المكاسب النقدية المتوقعة بعد تعديلها طبقا لدرجة المخاطرة المتوقعة, وهذا يتطلب أن يؤخذ بعين الاعتبار الأوضاع الطبيعية التي تؤثر على المدفوعات, وهكذا فان القيمة القصوى التي يمكن لنظام المعلومات تحقيقها, من وجهة نظر متخذ القرار, يجب أن تزيد عن تكاليف تبني و إدخال النظام. و عليه فان صافي القيمة المتوقع من نظام معين هو الفرق بين قيمة المعلومات و تكاليف إدخال نفس النظام.

بمعرفة صافي القيمة المتوقع من كل نظام يمكن تحديد القيمة الهامشية و القيمة المقارنة له, الأمر الذي يساهم في وضع سلم من الأفضليات للنظم المتاحة, و الذي تكون فيه الأفضلية للنظام الذي يحقق أعلى صافي قيمة متوقعة. و هنا يجب الإشارة إلى انه قبل إجراء هذه المقارنة بين النظم, يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار درجة فعالية كل نظام (مقدرته على توصيل المعلومات), بمعنى أن النظام الأفضل ليس هو فقط ذلك النظام الذي يحقق افضل صافي قيمة فقط و لكنه أيضا الذي يتمتع بأكبر درجة من الفعالية.

- مصدر المعلومات بالدرجة الأولى يطور عمله بتقديم الاستشارة لمتخذ القرار حول كيفية اختيار نظام المعلومات الأنسب, حسب أهدافه, بعد ذلك يقوم مصدر المعلومات بتوفيرها بطريقة يكون فيها الخطر (الصلاحية السالبة) اقل ما يمكن.

إن وظيفة الصلاحية لكل منهما لديها مبرراتها لتتفق مع تلك التي للآخر, و الفرض بأنها متطابقة, هو فرض ضروري لجعل النموذج صالحا يضمن عدم حدوث تعارضات بين الأهداف.

٣ . دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات

٣,١. الآثار النابعة عن تطبيق نظرية الصلاحية

إن نظام المعلومات المحاسبي, كجزء من نظام المعلومات الرئيسي في المنشاة, يجب أن يؤدي واجبه في دعم العملية الإدارية, و في هذا المجال فان عمله يتركز على الحصول على البيانات و تشغيلها و تحويلها إلى معلومات صالحة للاستخدام في عمليات اتخاذ القرارات, و بناءا عليه فان المنتج النهائي (المخرجات) لنظام المعلومات المحاسبي (القوائم المالية) تعتبر أداة دعم للقرار الإداري. في هذا المضمار (Demski and Kreps, ١٩٨٢, p. ١١٧) أشارا أن تأثير المعلومات المحاسبية على القرارات الإدارية يتقسم إلى درجتين, الأولى تقوم على أن المعلومات المحاسبية تسهل عملية اتخاذ القرار من خلال تزويد قدر اكبر من المعلومات حول موضوع القرار لمن سوف يقوم باتخاذه, أما الثانية فتعتمد على قيام متخذ القرار باستخدام المعلومات المتاحة. و من هنا يمكن القول بان الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ينبع من صلاحية هذه المعلومات, و درجة الصلاحية هنا تعتمد على عوامل كثيرة, منها الهدف من استخدام المعلومات, و الطرف الموجهة إليه المعلومات و إلى أي حد تشبع هذه المعلومات احتياجاته المعلوماتية, و ما هي البدائل المتاحة لهذه المعلومات, و توقيت إصدار المعلومات. و حسب (Hofster and Kinard, ١٩٧٠, p.٣٨-٥١) فان صلاحية المعلومات تواجه بعض المحددات (المعوقات) التي تنبع من محدودية القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية و من تركيزها على الإجابة على موضوعات ثابتة ذات متغيرات معلوماتية بشكل اكبر من تركيزها على معالجة موضوعات خاصة.

و تمشيا مع خط الباحثين في هذا الموضوع, فانه بعد تحديد أهداف السياسات المحاسبية يجب تحديد الأهداف الخاصة بالنظام أو النموذج المحاسبي المتبع, و هي أمور تنبع من العلاقة القائمة بين مستخدمي المعلومات المحاسبية المختلفين.
و حسب نظرية الصلاحية و التي ظهرت في سنوات الستينات محدثة تغييرا هاما في الطرح المحاسبي, فان الهدف الأساسية للمحاسبة هو تزويد متخذي القرارات الاقتصادية بالمعلومات اللازمة, و هذا التغيير حسب (Tua, ١٩٩١, p. ٦١) يؤثر على:

- مفهوم مستخدم المعلومات المحاسبية و الذي يتطور بشكل مستمر.
- أهداف و خصائص المعلومات المحاسبية.
- كمية المعلومات المحاسبية الواجب تزويدها.
- تطور الفكر المحاسبي.
- تطور البحث التطبيقي المحاسبي.

و أمام أهمية هذا التغيير الناتجة عن تبني نظرية الصلاحية فان (Tua, ١٩٩١, p. ٦١) يرى أن مصطلح " معلومات محاسبية" لم يعد كافيا لوصف هذه الحقيقة وانه اصبح في كثير من الأحوال يستبدل بمصطلح "معلومات مالية" و ذلك تعبيرا عن الطبيعة الاتصالاتية التي تقوم عليها نظرية الصلاحية. و في ضوء التطورات الحديثة التي أصبحت تنادي بالمسئولية الاجتماعية الشركات ربما اصبح اصطلاح " معلومات مالية" غير كاف أيضا و يجب استبداله باصطلاح آخر يعبر عن الوظيفة المزدوجة للمنشاة "معلومات مالية و اجتماعية".

٣,٢ مفهوم مستخدم المعلومات المحاسبية

تركز نظرية الصلاحية اهتمامها الأساسي على مفهوم مستخدم المعلومات المحاسبية, الأمر الذي ساهم بتوسيع عدد المجموعات التي تدخل ضمن هذا الإطار لتشمل كل المهتمين بهذه المعلومات. منذ صدور تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية ("American Accounting Association A.A.A") للمحاسبة في عام ١٩٦٦, أصبحت المنظمات المصدرة للمعايير و المبادئ المحاسبية, و خاصة المهنية منها, و أمام هذا المفهوم الواسع لمستخدمي المعلومات المحاسبية على اختلاف أهدافهم وحاجاتهم من المعلومات, ترى ضرورة تبني مستخدم نموذج يكون هو الأساس في إعداد و عرض المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات, يطلق عليه المستخدم الافتراضي. عند تحديد هذا المستخدم الافتراضي جرت العادة على الأخذ بعن الاعتبار خصائص أحد أو بعض مستخدمي المعلومات و الذين ينظر إليهم على انهم المستخدمين الرئيسيين للمعلومات في مثل هذا النوع من النشاط الاقتصادي, إلا أن هذا الأمر يؤدي إلي أن تكون المعلومات المحاسبية كافية لسد حاجات جميع مجموعات المستخدمين, خاصة الخارجية منها.

في هذا المضمار مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (F.A.S.B) يعترف بان التنوع القائم في مستخدمي المعلومات المحاسبية و حاجاتهم منها يشكل عائقا أمام تحديد أهداف المعلومات, الأمر الذي يدعم باتجاه تبني مستخدم افتراضي على الرغم من أن ذلك لا يشكل الحل الأمثل لهذه المشكلة. و هذا يظهر واضحا في (F.A.S.B, ١٩٧٨, Prf. ٢٤) حيث تم تبني المستثمر في سوق الأوراق المالية كمستخدم افتراضي للمعلومات المحاسبية في التنظيم الأمريكي, الأمر الذي يجعل مستخدمين رئيسيين أمثال الإدارة و الدائنين في المرتبة الثانية.

أما وجهة النظر البريطانية, و التي يمثلها The Corporate Report الصادر في العام ١٩٧٥ عن معهد المحاسبين القانونيين لإنجلترا و ويلز (I.C.A.E.W), فهي تعطي معاملة اكثر عدلا لمختلف المستخدمين عندما تحدد المستثمرين و الدائنين و الموظفين و المحللين الماليين و ذوي العلاقة التجارية (موردين و عملاء و منافسين .. الخ) كمستخدمين افتراضيين للمعلومات المحاسبية.

أما لجنة معايير المحاسبية الدولية (I.A.S.C) فتعتبر المستثمرين الحاليين و المحتملين و المقرضين و الموردين الدائنين التجاريين و الموظفين العملاء و الحكومات و وكالاتها و الإدارة والجمهور, كمستخدمين للمعلومات المحاسبية.

٣,٣ التغير في أهداف و خصائص المعلومات المحاسبية

على الرغم من أن المحاسبة قد بدأت ممارستها منذ قرون سابقة إلا أن أهدافها لم تحدد بدقة من قبل المنظمات المهنية أو القانونية , حتى في الدوائر الأكاديمية فان الأمر غير واضح و لا يعدو كونه آراء مختلفة. و لكن على الرغم من ذلك, يوجد شبه اتفاق حول المفهوم الواسع لاهداف المحاسبة المالية و هو توفير معلومات محاسبية تكون صالحة لأولئك الذين يستخدمونها (Kao, ١٩٨٦,p.٣).

حاليا يمكن القول بان هناك سيطرة لنظم المعلومات التي تقوم على أساس اتخاذ القرارات على تلك القائمة على أساس المسئولية, و في كلا النظامين فان مستخدم المعلومات هو العنصر الأساسي, و لكن على عكس النظم القائمة على المسئولية, حيث مركز الاهتمام ينصب على العلاقة بين منتج و مستخدم المعلومات, الأمر الذي يتطلب الموازنة بين غايات المنشاة و غايات مستخدمي المعلومات, فان النظم القائمة على أساس اتخاذ القرارات تركز على الأشخاص الذين سيستخدمون المعلومات في اتخاذ القرارات كأساس لتحديد أهداف المعلومات.
و بتفحص في إعلانات المبادئ الأساسية للمنظمات المهنية الرئيسية في العالم نجد انه كلما تطورت نظرية الصلاحية, فان تحديد أهداف المعلومات المالية يصبح ذا أهمية اكبر, متحولا في آخر مراحل التنظيم المحاسبي, إلى العنصر الأساسي في تشكيل و تبني القوانين و المعايير التي تحكم عملية التطبيق.

في هذا المجال مجلس معايير المحاسبة الأمريكي F.A.S.B. و في منشوره SFAC No. ١. يحدد هدفا أساسيا و ثمانية أهداف فرعية للقوائم المالية. أما الهدف الأساسي فيتمثل في تزويد للمستثمرين الحاليين و المحتملين و الدائنين و مستخدمين آخرين بمعلومات صالحة للاستخدام تساعدهم في اتخاذ قرارات الاستثمار و التمويل. أما عن الأهداف الفرعية فيمكن أن نوجزها في ضرورة توفير بيانات صالحة للاستخدام في القرارات المتعلقة المجالات التالية: التغير في المركز المالي, الموارد الاقتصادية, السلوك المالي, النتيجة و عناصرها, الموارد المالية, الحكم على أداء الإدارة, اتخاذ القرارات ذات المنفعة للمساهمين و مساعدة المستخدمين في فهم المعلومات المالية.

بدوره معهد المحاسبين القانونيين لإنجلترا و ويلز (I.C.A.E.W), و عبر تقرير The Corporate Report الصادر في العام ١٩٧٥ , يحدد الهدف الأساسي للمعلومات المالية بأنه تزويد معلومات مالية حول الموارد و التصرفات الخاصة بالوحدة الاقتصادية, على أن تكون صالحة للاستخدام من قبل كل أولئك الذين لهم حق بالوصول إلى تلك المعلومات.

أما معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (A.I.C.P.A.) و عبر تقرير لجنة Trueblood الصادر في العام ١٩٧٣ فيحدد كهدف أساسي للقوائم المالية, تزويد معلومات صالحة للاستخدام في القرارات الاقتصادية.

بدورها, لجنة معايير المحاسبة الدولية I.A.S.C. تشير إلى أن القوائم المالية تهدف إلى توفير معلومات حول المركز المالي, نتائج الأعمال و التدفقات المالية للمنشاة, و عرضها بطريقة تجعل هذه المعلومات صالحة للاستخدام في اتخاذ القرارات ذات للطبيعة الاقتصادية, من قبل سلسلة واسعة من المستخدمين.

أما جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A) فترى أن الهدف الأساسي للمحاسبة هو توفير معلومات صالحة للاستخدام فيما يلي:

- اتخاذ القرارات الخاصة بالموارد الاقتصادية المحدودة.
- توجيه و رقابة الموارد البشرية و المادية بفعالية.
- تسهيل وظائف و رقابات ذات طابع اجتماعي.

لكن إذا نظرنا إلى جميع هذه الأهداف نجد أنها تتركز حول وجهة نظر المستخدم للمعلومات دون المصدر لها. و يرى (Carmona Moreno, ١٩٨٩, p.٣٥١) ضرورة أن تمتد أهداف المعلومات المحاسبية لتأخذ بعين الاعتبار أيضا وجهة نظر المحاسب, الأمر الذي سوف يؤدي إلى توسيع الأهداف التقليدية للمحاسبية لتشمل هدف الشرعية مع البيئة المحيطة و التي يكون فيها المحاسب و المدير بشكل خاص و المنشاة بشكل عام يتابعون, بناءا على قدرتهم على تحديد ما إذا كانت الإجراء المتبعة تمثل نظام المعلومات, نظام الموازنة و نظام المعلومات الغير رسمي.

و نتيجة لذلك و بهدف الحصول على الشرعية المطلوبة في مواجهة البيئة المحيطة فان المحاسبة يمكن أن تصبح مشغلة بشكل مدبر مسبقا, فالتغيرات في البيئة المحيطة تجعل من الضروري يكيف نظام المعلومات نفسه مع التطورات الجديدة. و مع مرور الزمن فقد حصلت تطورات في صفات البيئة المحيطة أثرت في تطور نظم المعلومات المحاسبية, و حسب (Gonzalo and Tua, ١٩٨٨, p. ٨٩) فان العوامل التي أثرت على هذا التطور هي:

- عوامل داخلية و هي عوامل ثقافية و تغيرات اجتماعية في كل دولة من الدول أدت إلى حدوث تزايد في الطلب على المعلومات.
- عوامل خارجية و هي مرتبطة بالتبادل التجاري مع الدول الأخرى, مثل انتشار ظاهرة الشركات المعددة الجنسيات

و يرى (Gabas, ١٩٩١, p. ٤٦) أن الهدف الأساسي للسياسات المحاسبية يجب أن يكون تحقيق الرفاهية الاجتماعية و الذي يمكن تفسيره من عدة نواحي مهنا تعظيم الإنتاج أو ربحية الاستثمار أو القيمة المضافة. و يؤكد (Moneva, ١٩٩٣, p. ٨٩-٩٠) على هذا الهدف و يرى انه يمكن تحقيقه من خلال التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة, و ان المعلومات المحاسبية تلعب دورا هاما في تحقيق ذلك من خلال استعمالها في القرارات التي تساهم في زيادة فعالية استخدام هذه الموارد.

و عند الحديث عن المعلومات المحاسبية الصالحة للاستخدام فانه من الضروري تحديد المواصفات التي يجب توافرها في هذه المعلومات من اجل تحقيق الهدف المطلوب منها. ان الباحث هذه المواصفات يجد انها لا تمثل قاعدة أو قانونا إجباريا حسب المعايير الصادرة عن أي من منظمات المحاسبة المهنية الرئيسية في العالم, و لكنها تأخذ صفة التوصيات التي ترى هذه المنظمات ضرورة تطبيقها. في الجدول رقم (١) نعرض أهم خصائص المعلومات المحاسبية كما وردت في منشورات المنظمان المهنية الرئيسية في العالم. أن جميع المواصفات المذكورة هي ضرورية من اجل تطبيق هدف الصلاحية, مع الأخذ بعين الاعتبار أن خاصية الملاءمة هي خاصية نسبية لان المستخدمين المختلفين و بحاجاتهم المختلفة من المعلومات لن يجدوا جميعا نفس درجة الملاءمة في نفس المعلومات, فمثلا نجد أن مصلحة الضرائب ربما تفضل تقييما للأنشطة يعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية, في حين أن مستثمرين محتملين قد يفضلون إجراء التقييم باستعمال القيمة السوقية.

جدول رقم (١) : خصائص المعلومات المحاسبية

الصفة	A.A.A 1966	AICPA		ICAWE Corporate Report	FASB SFAC No 2, 1980	IASC 1989
		APB No 4 1970	Trueblood 1973			
الملاءمة	X	X	X	X	X	X
القابلية للتحقق	X	X			X	X
الوضوح		X	X	X		
عدم التحيز	X	X	X		X	X
الموضوعية				X	X	X
التوقيت المناسب		X		X	X	X
الثبات			X		X	X
ا لاكتمال		X		X		X
المعقولية			X			
القابلية للمقارنة		X	X	X	X	X
الأهمية النسبية			X			X
الجوهر فوق الشكل			X	X		X
القيمة التنبؤية					X	
القيمة المرجعة					X	
أمانة العرض (الموثوقية)	X			X	X	X

٣,٤ تحول الاحتياجات من المعلومات

إن توسيع مفهوم مستخدمي المعلومات و النقاش حول أهداف و خصائص المعلومات كان له اثر ملموس على الاحتياجات المعلوماتية, سواء كان ذلك متعلقا بكمية المعلومات المطلوبة أو بالتغير في هذه الحاجات النابع من التطورات التي طرأت على واقع الأعمال. أما بالنسبة لزيادة كمية المعلومات فهو يظهر واضحا في زيادة أحجام التقارير التقليدية (الحسابات الختامية و الميزانية) و ظهور مكملات لهذه التقارير مثل الملحقات و الشروح و التفصيلات, بل و في ظهور أنواع جديدة من منها مثل قائمة التدفقات النقدية و قائمة القيمة المضافة, ...الخ.

- أما بالنسبة للتغير في الحاجات فنحن في الوقت الحاضر نشهد حدوث تحول واضحا في الاحتياجات المعلوماتية في محاولة لتحسين علاقة التكامل بين المنشاة و البيئة المحيطة بها, وقد جرت العادة على أن يتم دراسة العرض المعلوماتي و انطلاقا من ذلك يتم تحديد ما إذا كانت المعلومات تلبي حاجة المستخدمين أم لا, إلا أن بعض فقهاء المحاسبة (أمثال Sierra Molina, ١٩٩٣) يرون أن الأمر يجب أن يبدا بتحديد الاحتياجات المعلوماتية و بناءا عليها تحديد المعروض من المعلومات. ففي الدراسة التي أجراها المؤلف المذكور توصل إلى نتيجة بان المستخدمين, سواء كانوا داخليين أم خارجيين, يرون أن المعلومات المحاسبية التقليدية غير كافية لإشباع حاجاتهم, و انهم بحاجة ليس فقط لمعلومات تاريخية, و لكن أيضا معلومات مستقبلية, والتي يمكن الحصول عليها من خلال تطوير نظام معلومات محاسبي مختلف ذو مؤشرات تختلف عن تلك الخاصة بالأنظمة الحالية, وذو خصائص اكثر ديناميكية تمكنه من تلبية مطالبهم.

و باتباع الإطار العام للمحاسبة الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية فان احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية يمكن تحديدها كما يلي:

- المستثمرون: سواء كانوا من مقدمي راس المال أو مستشاريهم فانهم يحتاجون من المعلومات ما يلزم لتقييم عناصر الربحية و المخاطرة, و ذلك من اجل اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع, كما انهم معنيين بمعرفة قدرة الشركات على توزيع أرباح. و باتباع (Martinez Tapia, ١٩٩١, p. ٥١٦), فان فئة المساهمين يمكن تقسيمها إلى: مساهمين كبار و مساهمين صغار و تجمع مساهمين ذو مصالح مختلفة. أما المساهمين الكبار فقد جرت العادة على أن هدفهم الأساسي هو السيطرة على الشركة و الحصول على مركز في الهيئة الإدارية بما يعني ذلك ليس فقط من إمكانية افضل في الوصول إلى المعلومات بل وفي إمكانية التأثير على عملية إعدادها و تشكيلها, الأمر الذي يتطلب أن يقوم المشرع بإصدار معايير واجبة التطبيق تحمي مصالح المستثمرين الصغار. و من إحدى الطرق الممكنة لحماية مصالح صغار المستثمرين هي اتحادهم في تجمع قوي يمكنه من التفاوض مع كبار المساهمين من اجل تحسين كمية و جودة المعلومات.
- المحللون الماليون: و غالبا ما يهتمون بمعرفة (من خلال تحليل القوائم المالية) مظاهر معينة مثل ربحية المنشات و استقرارها و درجة تطورها من اجل تقدير الاتجاهات المستقبلية لأسعار الأسهم, و من ثم تحديد أولويات شراء أو بيع الاستثمار آو الاحتفاظ به.
- العمال و ممثليهم: و هؤلاء يهتمون بالحصول على المعلومات التي تمكنهم من تقييم ربحية و استمرارية الشركة و مقدرتها على خلق فرص عمل جديدة و على دفع مستحقات العمال المختلفة. و بالنسبة للنقابات فتهتم أيضا بمعلومات تمكنها من تحليل القطاعات الاقتصادية المختلفة و فرص العمل المتاحة و استقرارها, و كذلك أمور اجتماعية أخرى.
- الدائنون (المقرضون) : يهتمون بالحصول على معلومات حول مقدرة المنشاة على سداد قروضهم م مستحقاتها, و بشكل أساسي يهتمون بصافي موجودات الشركة و إيراداتها و درجة السيولة فيها.
- الموردون و الدائنون التجاريون: وتتشابه اهتماماتهم بالمعلومات إلى حد كبير مع اهتمامات المقرضون, إلا أنها تتركز غالبا على فترة قصيرة الأجل.
- العملاء: و هؤلاء يهتمون بمعلومات تمكنهم من تحديد قدرة المنشاة على الاستمرار, خاصة إذا كان وجودهم التجاري يعتمد بشكل كبير عليها كمورد أساسي.
- الحكومات و إداراتها: و تهتم بمعلومات خاصة بتوزيع الموارد وأخرى كأساس لتحديد السياسات الضريبية و لاعداد الحسابات القومية.
- الجمهور: و هذه الفئة تضم مجموعات مختلفة يهتمون بمعلومات حول اتجاهات نمو و تطور المشروعات, و الوضع الاقتصادي, و معدل البطالة, و معلومات أخرى ذات طابع عام.

و على هؤلاء يمكن أن نضيف كل شخص طبيعي أو قانوني معني بالاطلاع على معلومات عن أعمال المنشآت مثل المستشارون الماليون و مدققي الحسابات و الجامعات و الباحثون و أسواق المال.
أما احتياجات المستخدمين الداخليين فيمكن أن نحددها على ضوء التدرج التنظيمي و التدرج في اتخاذ القرار بالشكل التالي:

- الإدارة العليا: وهي التي تهتم بالتخطيط الإستراتيجي بعيد المدى, و تحليل البدائل المتاحة و توزيع الموارد و تبني السياسات و القيادة الاجتماعية, ... الخ. و هذه تحتاج معلومات موجهة نحو المستقبل, و غالبا ليست ذات هيكلية ثابتة, و غالبا ما تكون هذه الحاجات صعبة التنبؤ و من الصعب إشباعها.
- الإدارة في مستوى تنظيمي (تكتيكية و تنفيذية): حيث تضطلع هذه الإدارة بالإشراف المباشر على العمليات و الرقابة عليها و حل المشكلات المتعلقة بها, ... الخ, و يهم هذه الإدارة معلومات موجهة نحو الماضي و الحاضر, وهي غالبا ذات هيكلية ثابتة و تتميز بصفة التكرار و سهولة الحصول عليها.

هذا و يمكننا القول بان المعلومات المحاسبية الحالية غير كاملة و غير كافية لسد حاجات المستخدمين بشكل عام, و الإدارة باختلاف مستوياتها التنظيمية (تنفيذية, تكتيكية و إستراتيجية) بشكل خاص, و في السطور التالية نلخص هذه الاحتياجات الإدارية.

جدول رقم (٢) : مصادر المعلومات المستخدمة في العملية الإدارية

مصدر ◄ / مستوى تنظيمي ▼	معلومات عن الشركة				معلومات خارجية
	نظام معلومات	معلومات أخرى*	معلومات معدة في المستوى التنفيذي	معلومات معدة في المستوى التكتيكي	
إدارة تنفيذية	55%-57%	25%-45%			5-10%
إدارة تكتيكية	30%-40%	15%-20%	30%-40%		10% -15%
إدارة إستراتيجية	15%-20%	10%-15%		25%-35%	35%-45%**

* هذه المعلومات تأتى من مصادر متعددة مثل الصحف و المجلات و المشاهدات اليومية, و يلعب فيها نظام المعلومات الغير رسمي الذي تطوره المنشاة دورا بارزا.
** المعلومات الخارجية المستخدمة في هذا المستوى مصدرها في بعض الأحوال عمليات التجسس التي تقوم بها المنشاة على منشات أخرى خاصة تلك المتخصصة في نظم المعلومات.

مصدر: Scott, G. M. " Principles of Management Information System, 1986, p. 50

حاجات الإدارة الإستراتيجية من المعلومات

اتفاقا مع (Porter, ١٩٨٦, p.٢٣) يمكننا القول بان قوام أي خطة إستراتيجية تنافسية لمنشاة ما يتمثل في ربط هذه المنشاة بالبيئة المحيطة بها, و عليه فان إعداد أي خطة من هذا النوع يتطلب تحليل البيئة المحيطة والذي يمكن من خلاله التعرف على عناصر الوضع الحالي و تطور الاقتصاد بشكل عام و القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المنشاة بشكل خاص. و من جانب آخر يمكن القول بأنه لا يوجد منهجية واحدة لتنفيذ مثل هذا التحليل, ولكن هناك العديد من المنهجيات, إلا انه يمكن الحديث عن العناصر الأكثر استخداما فيها والتي يمكن تقسيمها إلى:

- عناصر إستراتيجية خارجية: و تدور حوا البيئة المحيطة و المنافسة و تكنولوجيا المعلومات و القوى السياسية, ...الخ. و من المهم معرفة قيمتها الحالية و المتوقعة. و هذه المعلومات قد تكون كمية أو نوعية, و يعرف هذا النوع من العناصر باسم "عناصر المسرح", و تشمل هذه العناصر: الأسعار و معدل الفائدة و سعر الصرف و اسهم المنافسين و القانون التنظيمي و الإطار القانوني و المؤسساتي, ...الخ.
- عناصر إستراتيجية داخلية: و تدور حول المنشاة و أنشطتها, و يمكن تقسيمها وظيفيا إلى إنتاج و تسويق و تمويل و موارد بشرية و بحث و تطوير.

هذا و يمكن تقسيم هذه العناصر من حيث علاقتها بمرحل التخطيط الإستراتيجي كما يلي:

- معلومات لازمة لتبني الإستراتيجية: و تتكون من معلومات كمية متسلسلة تلزم لمعرفة ماذا يجب عمله؟ و كيف سيتم ذلك؟
- معلومات لازمة للرقابة على الإستراتيجية المتبناة: وهي المعلومات المتعلقة بالتحليل الإستراتيجي و بنتائج تطبيق الإستراتيجية المتبناة, وهنا فان العناصر الأساسية لهذه المعلومات تشمل التكاليف و الجودة و المبيعات و المخزون و الأسعار و النتائج و المتغيرات الاقتصادية و المالية الأكثر أهمية. و بمراجعة هذه العناصر نجد أن اغلبها تزودنا به المحاسبة.

حاجات الإدارة التكتيكية من المعلومات

المد راء في هذا المستوى التنظيمي يطورون معلومات كثيرة مصدرها المنشاة نفسها, كمية كبيرة من هذه المعلومات تصل إلى حوالي ٨٥٪ . اغلب هذه المعلومات تستخدم في إعداد الخطط التنفيذية, والتي تشمل صياغتها في شكل نقدي في الوازنات, و حتى في بعض الأحوال فان مصدرها هو المعلومات الإستراتيجية الخاصة بالشركة عندما يتم تبني الإستراتيجية. و هنا يمكن الإشارة إلى أن المعلومات المحاسبية للإدارة التكتيكية يجب أن تعد وفق معايير محاسبية تختلف عن معايير المحاسبة المالية. في هذا المضمار يمكن أن نعتبر أن المسئولين في الشركة هم الوحيدين المخولين بتحديد كيف؟ و بأي شكل؟ و بأي درجة أولوية؟ و طبقا لأي معايير التقييم؟ ...الخ, يجب إعداد هذه المعلومات. و إذا كانت الموازنات إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الإدارة التكتيكية, فان بطاقة المحصلة المتوازنة (Balanced Scorecard) و التقرير بالاستثناء أصبحت من الأدوات التي يكثر استخدامها, معتمدة على تقنيات مستمدة من الموازنة, لتحديد مدى تحقق أهداف المنشاة. ويمكن أن يطلق على هذا النوع من المعلومات اسم " النظم المحاسبية الخبيرة" و التي تقدم للإدارة في مستوياتها المختلفة تقارير معدة بلغة غير متخصصة حول سير العملية الإدارية في المنشاة, مع تحديد الأخطاء الواجب تصحيحها, و ربما حتى وضع مقترحات للتصحيح.

حاجات الإدارة التنفيذية من المعلومات

تعتبر الأنشطة التشغيلية من اختصاص الإدارة الدنيا و اقل مستوى من مستويات اتخاذ القرار, و لمثل هذه الإدارة يلزم معلومات غالبا ما تكون كمية و ليست بالضرورة ذات طبيعة اقتصادية و مالية و في اغلب الأحوال يكون مصدرها نظام المعلومات الداخلي للمنشاة.

٤ . النتائج و التوصيات

هناك مستخدمين عديدين للمعلومات المحاسبية, و قد تطور مفهوم المستخدم بشكل واسع في الوقت الحاضر, و تتصف الحاجات المعلوماتية لهؤلاء المستخدمين بصفات مختلفة, سواء كمية أو نوعية, مشتقة من نوع و أهمية القرار المتخذ في ضوء هذه المعلومات. و في ضوء التطور المتواصل في مفهوم مستخدم المعلومات و تطور حاجاته المعلوماتية ينمكن طرح مشكلة اختيار أحد البديلين التاليين:

- افتراض أن القوائم المالية تعد من اجل عدد غير محدود من المستخدمين ذوي الأهداف المتعددة و المختلفة.
- تركيز الهدف على توفير معلومات مناسبة لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمين محددين.

إن اختيار البديل الأول يمكن أن يحتوي على انحراف واضح, فربما كانت المحاولة للحصول على معلومات ذات أهداف عامة تظهر و كأنها موجهة, في الحقيقة, إلى مجموعة أو مجموعات من المستخدمين المفترضين في كل بيئة. أما البديل الثاني, محاولة توفير المعلومات لمستخدمين محددين, فيواجه سلسلة من المشاكل لأنه من الصعب اعتماد مجموعة من المعايير التي تعكس الافضليات الفردية لكل المستخدمين, إضافة إلى أن اختيار مجموعة محددة من المستخدمين, لإشباع رغباتهم المعلوماتية, سيؤدي ذلك إلى أن لا تؤخذ في الاعتبار بعض الضرورات المعلوماتية و التي ستبقى خارج الدائرة المحددة.

و إذا كانت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (A.A.A.) قد اختارت صراحة البديل الثاني, فان اغلب التنظيمات المهنية تدعم البديل الأول من خلال سعيها إلى سد حاجات اكبر عدد ممكن من المستخدمين, أو على الأقل سد الحاجات الأكثر انتشارا أو الأكثر احتمالا.

إن النموذج المحاسبي السائد اليوم يتميز بإعداد معلومات ذات هدف عام موجهة نحو عدد كبير من المستخدمين. إن المحاولات لتطوير هذا النموذج تأتي من خلال توسيع و زيادة كمية المعلومات الممكن توفيرها من خلال إعداد قوائم مالية تكميلية للقوائم التقليدي, إضافة إلى دعم خط الجودة و الذي يفترض مراجعة أهداف و خصائص المعلومات المحاسبية. هذا و لم يفقد النموذج المحاسبي المتبع بعد المستخدم الافتراضي, و الذي اصبح اكثر اتساعا, و الذي من اجله تعد المعلومات المحاسبي من اجل ضمان تحقيق أهدافه.

أو بعبارة أخرى, نحن اليوم أمام نموذج محابي موجه إلى إعداد معلومات متعددة الأهداف تعرض من خلال القوائم التقليدية و مجموعة أخرى من القوائم التكميلية. و هذا الأمر يمكن أن يؤدي, بالدرجة الأولى, إلى أن تكون بعض المعلومات الواردة بالقوائم المالية غير مناسبة لأي هدف أو أي مستخدم و بالتالي لا تستخدم. أما بالدرجة الثانية, فيمكن أن تكون المعلومات التي تم تزويدها غير كاملة أو غير كافية لأي من المستخدمين, و بالدرجة الثالثة, فان مشكلة الحصول على معلومات محايدة تبقى قائمة. و السؤال الذي لا يزال عالقا هو هل تطوير النموذج المحاسبي المتبع يضمن أن تكون المنتجات المعلوماتية التي يزودنا بها النموذج " صالحة للمستخدم".

و لعل إجابة سلبية على هذا السؤال ستقودنا إلى التساؤل عما إذا كانت التغيرات في المعلومات المنتجة تسير في الاتجاه الصحيح, و ما إذا كانت التحسينات التي تطرأ على النموذج المحاسبي حلولا تقود دائما إلى عدم إشباع الحاجات, عندئذ سينظر للمحاسبة لها على أنها غير قادرة على الوفاء بواجبها بتوفير معلومات صالحة تستخدم كمدخلات في نماذج اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين.

أما الإجابة الإيجابية على السؤال فتعني قبول النموذج المحاسبي المتبع مع الاستمرار في تطويره و تحسينه, مع تركيز الاهتمام على القوائم المالية التي يتم إعدادها بهدف تزويد معلومات صالحة لاتخاذ القرارات الاقتصادية. و بمنهجية تفكير تتفق مع وجهة النظر الثانية فان اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة, و في الفقرة السادسة من الإطار العام لاعداد القوائم المالية, إن القوائم المالية المعدة يجب أن تفي بالجزء الأكبر من احتياجات العامة لمدى واسع من المستخدمين, إذ أن هؤلاء يتخذون قرارات اقتصادية متنوعة منها:

- تحديد متي يتم شراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو بيعه.
- تقييم الإدارة و أداء المديرين.
- تحديد مقدرة المنشاة على دفع التزاماتها.
- تقييم الضمانات المقدمة للحصول على قروض.
- تحديد قدرة المنشاة على دفع و توفير ميزات أخرى لموظفيها.
- وضع سياسة ضريبية.
- تحديد الأرباح المستحقة و الموزعة.
- إعداد حسابات الدخل القومي
- تنظيم أنشطة المنشاة.

إن البنود السابقة توضح لنا مجموعة القرارات الاقتصادية و التي يتخذها مستخدم المعلومات المحاسبية في أي لحظة, أو بعبارة أخرى, القرارات التي من اجلها يحتاج المستخدم للمعلومات, و التي بالنسبة لبعضهم هي المصدر الوحيد للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار, إذ لا تتوفر لديهم إمكانية الوصول إلى مصادر أخرى.

في النهاية نتذكر أن القوائم المالية تعد, بشكل عام, حسب النموذج المحاسبي الذي يعتمد على التكلفة التاريخية و طبقا لمعيار المحافظة على المفهوم المالي لراس المال, ربما كان من المجدي تغيير هذا النموذج بنموذج آخر, إلا أنه لا يوجد حتى هذه اللحظة إجماع على ذلك التغيير.

المراجع

The Institute of Chartered Accountants of England and Wales (ICAEW), Accounting Standards Committee (ASC) (1975). "The Corporate Report". London.

American Accounting Association "A Basic Statement of Accounting Theory". Evanston, Illinois.

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) (1973) " Report of the Study Group on the Objectives of Financial Statements". R.M. Trueblood (Chairman), New York.

Andreu, Ricart and Valor (1991) "Strategies and Information Systems". Madrid.

Carmon Moreno (1989) " La Contabilidad como Proceso de Legitimación". Técnica Contable, No. 487, pp. 351-368.

Demski, J. Y. And Kerps, D. (1982). "Models in Managerial Accounting". Journal of Accounting Research, Vol. 20, Supplement, pp. 117-160.

Financial Accounting Standards Board (FASB) (1978). "Objectives of Financial Reporting Business Enterprises". Statement of Financial Accounting Concepts, No. 1.

International Accounting Standards Committee (1989) "International Accounting Standards".مترجم إلى العربية بواسطة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين العرب (1999).

Kao, R. "Accounting Standards Overloaded: Big GAAP versus Little GAAP". The Accounting Standards Authority of Canada. Vancouver, Canada.

Martínez Tapia, R. (1991). "Los usuarios de la información contable: Una diferencia respecto a los usuarios de los grupos de empresas" Técnica Contable, No. 512, pp. 513-528.

Moneva Abadía, J. M. (1993). "El marco Conceptual de las Pequeñas Empresas" ICAC, Ministerio de Hacienda. Madrid.

Montesiones Julve, V. (1991). " El concepto de la utilidad y la valoración de los sistemas de información". Revista Española De Financiación y Contabilidad, Vol. X, No. 35, pp. 98-118.

Porter, M. E. (1986). "Competitive Strategies" Mexico.

Scott, G. M. (1986). " Principles of Management Information System" McGrow Hill, London.

Sierra Molina, G. J. (1993). "Sistemas de Información Contable para la Gestión". Ponencia presentada al V Encuentro de profesores Universitarios de Contabilidad, Sevilla, España.

Tua Pereda, J. (1991). "La investigación empírica en contabilidad: La hipótesis de eficiencia del mercado" ICAC, Ministerio de Economía y Hacienda, Madrid.

تقييم دور أجهزة الرقابة في مجال تحقيق أهداف عملية المراجعة بشكلٍ عام، ودور ديوان المحاسبة في لبنان بشكلٍ خاص

إعداد : محمد ياسين غادر
دبلوم : المال والأعمال

إشراف الدكتور محمد السيد سرايا
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
رئيس قسم المحاسبة – كلية التجارة
جامعة بيروت العربية

الجزء الأول \ الفصل الأول

يقدم هذا الفصل خلفية عامة حول مفهوم المراجعة، وأهدافها، وتقسيماتها:

١ – تعريف ومفهوم المراجعة:

لقد تعدَّدت الكتابات التي تناولت تعريف المراجعة، ولكنها كانت جميعاً ترتكز على بيان الهدف منها، ومجال عملها، دون تحديدٍ لطبيعتها، والنظرية التي تعمل على اساسها.

وإن المفهوم التقليدي للمراجعة يشمل فحص العمليات المالية التي أثبتت في الدفاتر والسجلات من واقع المستندات، والتأكد من صحتها ودقتها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وذلك بشكلٍ يجعل المراجع مقتنعاً بأن البيانات المالية توضح بصدق المركز المالي للمشروع بتاريخٍ معيَّن، وان حساب النتيجة (١) يظهر فعلاً نتيجة الأعمال خلال تلك الفترة المالية.

ولكي يصل المراجع إلى مستوى الإقتناع فإن عليه أن يفحص البيانات المالية (٢)، وأن يحصل على كافة المعلومات والإيضاحات التي يراها ضروريةً، تبعاً لما ورد في الدفاتر، وما نصَّت عليه القوانين العامة في البلاد والنظام الأساسي للشركة التي يقوم بمراجعة حساباتها، إن كانت شركة أموال، أو عقد الشركة ولوائحها الداخلية إن كانت شركة أشخاص، أو اللوائح والقوانين والأنظمة المعمول بها إن كانت إدارة حكومية، أو مؤسسة عامة، أو أي مستندٍ آخر وفقاً لنوع عمل التنظيم.

وإذا لم يقتنع المراجع بهذه الأمور، فعليه أن يشير إلى ما وجده مخالفاً في تقريره على شكل تحفظات تمثل اعتراضه على هذه المخالفات.

يبدو من ظاهرة المفهوم التقليدي لكلمة" المراجعة" على انها تنطوي على عمل رقابي يعتمد في جوهره على نشاط الفحص والتحقق الذي يتم ممارسته بواسطة شخص معيَّن أو جهةٍ معيَّنة بغرض الحصول على المعلومات اللازمة للتحقق من تنفيذ المهام لعملٍ ما، والإلتزام بالمعايير الموضوعة والمنظمة له، وإبداء الرأي في عملية إنجازه، وتوصيله لمن يهمه الأمر.

وإنطلاقاً من هذا المفهوم يمكن اعتبارها حقلاً من حقول المعرفة يهدف إلى فحص القوائم المالية التي تعهدها إدارة منظمةٍ ما، من قبل شخص مستقل (أو أكثر) مؤهل تأهيلاً علمياً ومهنياً كافياً لتقرير ما إذا كانت القوائم المالية تظهر بعدل المركز المالي للمنظمة كما هو عليه في نهاية الفترة موضع المراجعة، ونتائج أعمالها ومصادر واستخدام أموالها عن نفس الفترة، وتشمل فحص السجلات المحاسبية وغيرها من الأدلة والقرائن التي تعزز القوائم المالية، وفحص الوثائق ومعاينة الأصول، وعمل استقصاءات داخل وخارج المنظمة المعنية، بالإضافة إلى اجراءات المراجعة الضرورية الأخرى.

وحتى تتم هذه العملية بكفاءة، فإنها يجب أن تعتمد على قواعد وأسس ومعايير منطقية وثابتة محدَّدة لظروف إنجازها.

ومن أهم التعاريف الأخرى الشاملة للمراجعة، ما حدَّدته إحدى لجان جمعية المحاسبة الأميركية بما يلي:

" المراجعة عملية منتظمة، ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن وتقييمها بطريقةٍ موضوعية، والمتعلقة بنتائج الأنشطة والأحداث الإقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة (٣).”

---

(١) الأرباح والخسائر.

(٢) القوائم المالية جميعها (الميزانية، الأرباح والخسائر، جدول تمويل الدورة، والتدفقات النقدية، وما يرتبط بهذه القوائم بشكلٍ مكمل لها).

(٣) دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة دكتور كمال الدين مصطفى الدهراوي ودكتور محمد السيد سرايا - صادر عن مطبعة الدلتا ٢٠٠١ ص ١٥٤.

ويتميَّز هذا التعريف بالإتساع والعمومية ومن خلال تحليله يبدو انها تتصف بالخصائص التالية:

١ – ١ – انه تعريف شامل لكافة أنواع وميادين المراجعة المختلفة مثل:

- المراجعة الداخلية والتي تجريها الإدارة بواسطة شخصٍ مؤهل ويعمل بواسطتها.
- المراجعة الحكومية أو العامة والتي تمارس من خلال أجهزةٍ رقابية متخصصة تابعة لها.
- المراجعة الخارجية والتي تمارس بطريقةٍ حيادية مستقلة بواسطة محاسب قانوني مستقل.

٢ – ١ – انه يعتبر المراجعة عملية منتظمة ومنهجية:

ومعنى ذلك انها تتضمَّن مجموعة من الخطوات والإجراءات مخططة ومنظمة بدقة مسبقاً بأسلوبٍ منطقي ومنظم يستند إلى مجموعةٍ من الأهداف والمعايير المتفق عليها والمحدَّدة بوضوحٍ للقيام بعملية المراجعة.

٣ – ١ – انه يؤكد على ضرورة جمع الأدلة والقرائن وتقييمها بطريقةٍ موضوعية:

بمعنى أن الأدلة والقرائن متعددة وليس من السهل الحصول عليها. لذلك يجب جمعها بطريقةٍ موضوعية ودقيقة. بما يعرف عنه من حنكةٍ وصبرٍ في العمل دون أي تحيُّز أو تسرُّع نتيجةً لأهوائه الشخصية وبشكلٍ عقلاني ومقنع تستخدم فيه خبرته الطويلة وسعة إطلاعه بشكلٍ يسمح تقييم هذه الأدلة بكل واقعية.

٤ – ١ – انه يحدد نتائج أنشطة وأحداث اقتصادية:

بمعنى أن مهمة المراجع تشمل إضافةً لفحص المعلومات الواردة في القوائم المالية جميع الأنشطة الأخرى والمتضمِّنة أيضاً فحص نظام المحاسبة والعمليات الناتجة عنه. وفحص نظام الرقابة الداخلية للتأكد من فعاليته وتحديد مدى الإعتماد عليه.
أما كلمة الإقتصادية فهي تعني ضرورة اهتمام المراجع بالهدف المراد تحقيقه بالوحدة. والواجب عليه أخذه في الاعتبار عند تقييمه للأنشطة المحققة.

٥ – ١ – انه حدَّد معايير مقرَّرة مسبقاً :

بمعنى ان عمله يستند إلى قواعد موضوعة بدقة ومفهومة إلى حدٍ كبير لدى جميع الأطراف ذات العلاقة وهي تتمثل بمعايير المراجعة الحيادية والذي يستند عليها المراجع الخارجي والمبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها. والمعايير المقررة للمراجعة الحكومية والمتمثلة في اللوائح والقوانين التي تعمل من خلالها الإدارات الحكومية. وغيرها من المعايير الأخرى والتي ترعى الرقابة الداخلية.

٦ – ١ – انه حددَّ ضرورة إيصال نتائج عملية المراجعة للأطراف المعنية:

بمعنى أن عمله وسيلة من وسائل الإتصال بين معدي القوائم المالية والأطراف المعنية مستخدمي هذه القوائم عن طريق إعداد تقريرٍ يتضمَّن نتيجة فحصه.

- ونخلص مما سبق أن المراجعة تمثل عملية فحص لمجموعةٍ من المعلومات. تقوم على جمع الأدلة والقرائن بواسطة استقصاءات معينة من قبل شخصٍ مؤهل تأهيلاً علمياً ومهنياً. يهدف إلى التحقق من صحة وسلامة القوائم المالية عن فترةٍ زمنيةٍ محددَّة. وذلك وفقاً لمجموعةٍ من المعاييرٍ الموضوعة تعكس احتياجات الأطراف المعنية لتلك القوائم. وتوصيل نتيجة هذا الفحص لمستخدمي هذه القوائم لتحديد مدى الإعتماد عليها.

٢ – أهداف المراجعة :

نظراً لتشعُّب تقسيمات المراجعة وتنوعها. وتعدد ميادينها. واختلاف أساليبها. نرى انه من الضروري تقسيم أهدافها بما يخدم من تحقيق غاية كل نوعٍ من أنواعها. فلنظام الرقابة الداخلية أهداف قد تخدم المراجعة بشكلٍ جوهري وأساسي. يساعد على تحديد حجم الاختبارات التي يجب القيام بها أثناء التخطيط لعملية المراجعة. وطبيعتها وتوقيت إنجازها. وللمراجع الخارجي المستقل أهداف أخرى أهمها إبداء الرأي في القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة. بينما نرى لأجهزة الرقابة المتخصصة أهداف عديدة ومتنوعة تطمح لتحقيقها من خلال إنجاز عملية المراجعة وفقاً لظروفها وطبيعة الأنظمة والقوانين التي تعمل من خلالها.

١ – ٢ – أهداف نظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية:

إن نظام الرقابة الداخلية هو مسار تضعه إدارة المؤسسة ومسؤولوها يرمي إلى تقديم ضماناتٍ لتحقيق أهدافٍ معينة.

ومن أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة من خلال نظام الرقابة الداخلية المخططة له ما يلي:

١ – الحصول على معلومات محاسبية تمكن إدارة المشروع والغير من استعمالها.

باعتبار أن المحاسبة تبقى وسيلة الإثبات للعمليات التي يحققها المشروع، غير أن فائدتها قد تزايدت اليوم، حيث أصبحت وسيلة إعلام لا يمكن الإستغناء عنها، لذلك لا بدَّ من إيجاد نظام مراقبة يؤكد صحتها، حتى تصبح المعلومات الصادرة عنها لها صفات الصحة والدقة والإنتظام والسرعة والكمال وتمثل الواقع.

٢ – حماية ذمة المشروع وموارده أي حماية أموال المؤسسة:

إن ذمة المشروع وموارده يمكن أن يلحق بها أضرار بوسائل وطرق مختلفة من قبل الموظفين والمديرين والغير.

أ – حماية ذمة المشروع وموارده من قبل الموظفين:

تشير الإحصاءات والدراسات ان إغلب الإختلاسات تتم عبر الموظفين، كما تطالعنا الصحف والجرائد دائماً عن اختلاساتٍ قام بها أحد الموظفين في المؤسسات الخاصة والعامة، لذلك يجب إيجاد جهازٍ متخصص بأساليب علمية حديثة يتمتع أعضاؤه بالكفاءة والنزاهة والتجرُّد لحماية أموال المشروع من ضعفاء النفوس الذين تخوِّلهم أنفسهم القيام بهذه الأعمال.

ب – حماية ذمة المشروع وموارده من قبل المديرين:

إن المديرين بحكم مراتبهم الإدارية وخبراتهم الواسعة، بإمكانهم إلحاق الضرر بالمشروع وبموارده فيما لو استخدموا المؤسسة لأغراضهم الشخصية.

ج – حماية ذمة المشروع وموارده من قبل الغير:

بإمكان الغير أن يلحق أضراراً بذمة المشروع وموارده كحالة المورد الذي يدوِّن بفواتيره أسعاراً تفوق الأسعار المتفق عليها، أو يرسل بضاعة غير متمتعة بالجودة اللازمة لذلك نجد أيضاً اننا بحاجةٍ لجهازٍ يراجع ويراقب أعمال الغير مع المشروع حتى لا يستطيع هذا الغير أن يستفيد من أي نقطة ضعفٍ متوفرة في المشروع لإلحاق الضرر به.

ومن خلال ما تقدَّم نطرح السؤال التالي:" ما هي الأضرار التي يلحقها الموظفون والمديرون والغير بذمة المشروع وموارده؟ كما يمكن حصر الإجابة على هذا السؤال بما يلي:

إن الأضرار الملحقة بالمشروع وموارده ناجمة عن المخاطر الثلاث التالية : "الخطأ ، الإهمال والغش".

أولاً : الخطأ : إن كل نشاطٍ إنساني قابل للخطأ، والخطأ هو القيام بعملٍ خلافاً لما يجب عن جهلٍ أو عن سهو مثل " دفع فاتورة مرتين، أو تسليم كمية من البضاعة تفوق الكمية الواردة في قسيمة الخروج."
فإن المراقبة الداخلية تساهم في منع مخاطر الأخطاء إلى حدٍ ما، ولكنها لا تمنعها نهائياً، لكن تساعد على اكتشافها وتصحيحها بالسرعة الممكنة وفي الوقت المناسب.
ثانياً : الإهمال : هو عدم القيام بما يجب القيام به وعمله عن تخاذلٍ وكسل، أو لا مبالاة، مثل :" ترك البريد الوارد دون إجابةٍ عليه"، أو " تسليم تصاريح ضريبة الدخل إلى الدوائر المعنية متأخرة عن مواعيد تسليمها الرسمية.
ثالثاً : الغش : هو الفعل الذي بموجبه القيام بعملٍ يلحق ضرراً بذمة المشروع وموارده عن قصدٍ، مثل :" التخطيط للقيام باختلاس موجودات المشروع وتوظيفها لحساب مصالح شخصية".
إن وجود نظام رقابة داخلية فعَّال يساهم ويساعد إلى حدٍ كبير بإلغاء وجود الخطأ والإهمال والغش، وقمع أي محاولة من مخاطر هذه الأضرار.
وترجع العناية المهمة بنظم الرقابة الداخلية إلى عدة أسبابٍ منها:

- كبر حجم المؤسسات وانفصال الملكية عن الإدارة، الأمر الذي أدَّى إلى صعوبة الاعتماد على طرق الرقابة المباشرة التي كان يباشرها صاحب العمل بنفسه.
- الإزدياد الهائل في كمية البيانات المالية والمعلومات المحاسبية بشكلٍ أصبح معه من الضروري توافر ضوابط تضمن جودة هذه البيانات والمعلومات والتي، بالتالي تكون أساساً لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- حاجة المؤسسة إلى تحقيق أقصى كفاءةٍ ممكنة، وبالتالي ازدياد الحاجة إلى نظم رقابية لضمان إنجاز الخطط الموضوعة لتحقيق النتائج المستهدفة، والكشف عن الإنحرافات الحاصلة، وذلك تمهيداً لاتخاذ الإجراءات التصحيحية حيالها. ومن خلال أهداف نظم الرقابة الداخلية يمكن التمييز بين نوعين من الرقابة:

الرقابة المحاسبية :

يهدف هذا النوع من الرقابة إلى حماية الأموال وضمان دقة البيانات والمعلومات المحاسبية المسجلة بالدفاتر. وتستخدم جميع الوسائل التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الهدف المذكور ونذكر من هذه الوسائل:

- استخدام حسابات المراقبة الإجمالية " أستاذ رئيسي".
- إعداد موازين المراجعة بصفةٍ دورية " نهاية كل شهر مثلاً."
- عمل مذكرات تسوية المصارف دورياً " كشوف المطابقة".
- اتبّاع نظام الجرد الدوري المستمر ومطابقته مع الجرد الفعلي من وقتٍ لآخر.
- وجود دورة مستندية لكل نشاطٍ من أنشطة المؤسسة.
- وجود قسم أو إدارة للمراجعة الداخلية " مراجع داخلي".
- التوصيف الوظيفي الواضح وتحديد المسؤوليات بحيث لا ينفرد شخص معيَّن بتنفيذ عملية بأكملها.

الرقابة الإدارية :

يهدف هذا النوع من الرقابة إلى تحقيق أكبر كفاءةٍ في العمل وضمان تنفيذ السياسات الإدارية المرسومة. ومن الوسائل المستخدمة في تحقيق ذلك ما يلي:

- الكشوف الإحصائية وتقارير الأداء.
- دراسة الزمن والحركة وذلك لتحديد الوقت المعياري لإتمام عمليةٍ معينَّة.
- وضع البرامج التدريبية للموظفين والمستخدمين.
- مراقبة الجودة.
- استخدام الميزانيات التقديرية كأداةٍ للرقابة.

ويهدف هذا التقسيم إلى إبراز الرقابة المحاسبية التي من المفروض أن يوليها المراجع الخارجي عنايةً أكبر عند قيامه بعملية المراجعة. وبالتالي يمكن أن تحقق الرقابة الداخلية أربعة أهدافٍ رئيسية هي:

- ضمان المحافظة على أصول المنشأة ومنع تسربها. واختلاسها.
- التأكد من صحة البيانات والتقارير والقوائم المالية وتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليها.
- زيادة الكفاءة التشغيلية في المشروع وذلك حتى يتحقق الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة فيه.
- ضمان الإلتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة بواسطة الإدارة.

أما المراجعة الداخلية. فتهدف إلى التأكد من تطبيق نظام الرقابة الداخلية بفاعليةٍ وكفاءة عالية من خلال القيام بالفحص الضروري لهذا النظام بين فترةٍ وأخرى. وتقديم الإقتراحات اللازمة للإدارة لتحسين وتطوير كافة الأمور التي ترى انه يجب تغييرها وتعديلها. كما تهدف إلى ضمان التطابق لكافة الإجراءات المتبعَّة مع الأحكام القانونية والتنظيمية.

٢ – أهداف المراجعة الخارجية المعدة من مراجع خارجي مستقل.

تهدف المراجعة الخارجية إلى توفير ضمانٍ مقبول لمستعملي القوائم المالية حول تمثيلها بصفةٍ صادقة للوضع المالي للمؤسسة ونتائج نشاطها خلال فترةٍ زمنيةٍ محددة. وذلك حسب القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. والمقبولة قبولاً عاماً. ويتمثل هذا الضمان في إبداء الرأي من قبل مراجع خارجي مستقل في القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة من خلال تقريرٍ يعد خصيصاً يحدد فيه نتيجة قيامه بعملية المراجعة. ومدى الاعتماد على هذه القوائم من قبل الأطراف المعنية المستخدمة لها. ولكي يتم إبداء هذا الرأي بصورةٍ سليمة يتم فحص هذه القوائم طبقاً لمعايير المراجعة المعتمدة من قبل شخص (أو أشخاص) مؤهل (أو مؤهلين) تأهيلاً علمياً ومهنياً وبشكلٍ مرضٍ وكافٍ.

٣ – ٢ – أهداف المراجعة المعدة من قبل أجهزة الرقابة العليا المتخصصة:

إن الأجهزة العليا للرقابة هي هيئات عمومية تابعة للدولة. والتي تمارس بموجب القانون وظيفة الرقابة العمومية العليا لتلك الدولة كيفما كانت طريقة تعيينها أو تشكيلها أو تنظيمها ( ) . وبالإستناد إلى هذا التعريف نرى أن المراجعة على الإدارات والمؤسسات العمومية تتم بواسطة هذه الأجهزة. وقد تتشابه أهداف عمليات المراجعة العامة التي تقوم بها أجهزة الرقابة مع أهداف عمليات المراجعة في القطاع الخاص والذي يقوم بها مراجع خارجي مستقل فيما يتعلق ببعض عناصر مهمة الجهاز. وخاصةً رقابة البيانات المالية. لكن هناك سلسلة من الأهداف الأساسية التي يمكن تحقيقها من خلال عمليات المراجعة على المنشأة والمؤسسات الحكومية وهي تتمثل في كشف ما إذا كانت هذه التنظيمات وموظفيها الخاضعين للعمليات المالية والمحاسبية مهتمين بما يلي:

- يؤدون وظائفهم باستقامةٍ ونزاهة.
- يقدمون بياناتٍ مالية تعكس بصورةٍ عادلة الأحوال المالية ونتائج العمليات.
- يؤدون وظائفهم بكفايةٍ واقتصاد وفاعلية.
- يحافظون على الأصول ويعملون وفقاً للأنظمة والقوانين والعقود المعمول بها.
- وبالتالي يمكن تلخيص أهداف المراجعة في القطاع الحكومي بما يلي:
- التثبُّت من القضاء على ظاهرة إتلاف الأموال العمومية وسوء استخدامها.
- التثبُّت من أن البرامج المعدَّة مسبقاً قد حققت أهدافها.
- التثبُّت من أن هناك طرق أخرى تضمن تحقيق أهداف البرامج بتكلفةٍ أقل (مراقبة الأداء).
- التثبُّت من أن الأموال تصرف وتقبض وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء.
- التثبُّت من أن نظم المحاسبة وإعداد الميزانية والتقارير المالية ملائمة.
- التثبُّت من أن الكشوفات المالية نزيهة ومطابقة لمبادئ المحاسبة المتفق عليها.

بالإضافة إلى أهدافٍ أخرى تهدف إلى تقديم الإقتراحات والتوصيات اللازمة لتطوير البرامج والأنشطة والتي من شأنها تحسين الأداء وتخفيض التكاليف، وتساهم في رفع مستوى العمليات وجودتها.

٣ – تقسيمات المراجعة (أنواعها):

يوجد تقسيمات عديدة من المراجعات كل منها ينظر للموضوع من زاويةٍ مختلفة ويمكن تصنيفها وفقاً لمجموعات وهي:

١ – ٣ – المراجعات من حيث ملكية المشروع موضوع المراجعة:

إن المشروع موضوع المراجعة ممكن أن يكون مملوك ملكيةً خاصة أو ملكية عامة أو شبه عامة.
كما أن هناك مراجعات مستمدة من القانون وتجري حسب نص القانون، ومراجعاتٍ لا يتطلَّب القانون إجراؤها وإنما لغرضٍ أو لآخر يحرص أصحابها على أن تتم حتى يطمئنوا إلى سلامة وصحة حساباتهم.
وفي هذا المجال تقسم المراجعات إلى نوعين:

أ – مراجعة عامة.
ب – مراجعة خاصة.

أ – مراجعة عامة :

تنصَّب المراجعة العامة على المشاريع والإدارات ذات الصفة العمومية أو الحكومية في حد ذاتها والتي تخضع للقواعد الحكومية الموضوعة. والأموال المستغلة في هذه الإدارات والمشاريع لها صفة الأموال العمومية وتمتلكها الدولة ولها الرقابة المباشرة عليها، وهي الزامية وفقاً للقانون.

ويقوم جهاز الرقابة (ديوان المحاسبة) بفحص حساباتها وتقديم تقريره السنوي عنها، وديوان المحاسبة هو عبارة عن جهاز متخصص في الرقابة المالية، وعلى رقابة تنفيذ الموازنة وحسابات الدولة، والإدارات والمؤسسات التابعة لها، وهو منظم إما على شكل محكمةٍ مالية، أو على شكل جهازٍ إداري رقابي، وفي الحالتين دوره هو القيام بالسهر على الأموال العمومية والأموال المودعة في خزينة الدولة وذلك من خلال:

- مراقبة استعمال هذه الأموال ومدى انطباق هذا الاستعمال على القوانين والأنظمة المرعية الاجراء.
- بالفصل في صحة وقانونية معاملاتها وحساباتها.
- بملاحقة ومحاكمة المسؤولين المخالفين للقوانين والأنظمة المتعلقة بها.
- وبشكلٍ عام ان ديوان المحاسبة عادة جهاز مستقل في عمله، ويرتبط ارتباطاً إدارياً إما برئيس مجلس الوزراء، أو رئيس مجلس النواب أو رئيس الجمهورية، وذلك حسب نظام البلد المتبَّع برلماني أو رئاسي أو غير ذلك من الأنظمة، وفي لبنان ديوان المحاسبة محكمة إدارية تتولَّى القضاء المالي، مهمتها السهر على الأموال العمومية والأموال المودعة في الخزينة.

ب – مراجعة خاصة :

هي مراجعة المشاريع التي تكون ملكيتها للأفراد سواء شركات أموال أو شركات أشخاص أو مشاريع فردية أو جمعيات ونوادي أو حسابات تركات وغير ذلك من تنظيمات.

وسميَّت مراجعة خاصة لأن الذي يملك رأس المال عدد محدود من الأفراد يتراوح عددهم بين عددٍ كبير كما في الشركات المساهمة والجمعيات، أو عدد متوسط كما في شركات الأشخاص أو محدود كما في المؤسسات الفردية.

وتقسم المراجعة من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين:

مراجعة يتطلَّبها القانون.
مراجعة لا يلزم القانون بها.

أولاً : المراجعات التي يتطلَّبها القانون:

يتم تنفيذها بموجب نص واضح صريح يتضمَّنه القانون، ويلزم بها الشركات التي لها شكل قانوني محدَّد، وهي شركات الأموال (الشركات المساهمة، شركات التوصية المساهمة، الشركات المحدودة المسؤولية، شركات الضمان والشركات المصرفية).

وقد أخضع قانون التجارة اللبناني الصادر سنة ١٩٤٢ الشركات المساهمة (المواد ١٧٢- ١٧٣ منه) وشركات التوصية المساهمة ٣٢٦ لنظام مفوَّض المراقبة (هو مراجع الحسابات).

أما الشركات المحدودة المسؤولية فهي أساساً معفاة من تعيين مراقب للحسابات إلا في حالاتٍ معينة وفقاً لأحكام المرسوم الإشتراعي رقم ٣٥ تاريخ ١٩٦٧/٨/٥ مادة ٣٠ منه حيث نصَّت بما يلي:" للشركاء أن يعينوا مفوضاً أو أكثر للمراقبة بقرارٍ يتخذ بالأكثرية المعينة بالمادة ٢٥ من نفس المرسوم الإشتراعي". كما يمكن أن يكون التعيين الزامياً في بعض الحالات.

ثم صدرت بعض المراسيم التي تنظم عمل مفوضي المراقبة لدى بعض القطاعات وهي المرسوم رقم ٩٨١٢ تاريخ ١٩٦٧/١٠/٢١ المتعلق بشركات الضمان م. ٤٧ والمرسوم رقم ١٩٨٣ تاريخ ١٩٧١/٩/٢٥ المتعلق بالمصارف والمؤسسات المالية.

ثانياً : مراجعات لا يلزم بها القانون:

كثيراً من الدول لا تلزم قانونياً مراجعة حسابات بعض المشاريع المنظمة على شكل شركات أشخاص، أو مؤسساتٍ فردية، أو غير ذلك من تنظيماتٍ لم يرد ذكرها سابقاً، غير أن قوانين الضرائب في بعض الدول، تطلب اعتماد حسابات هذه التنظيمات ومستنداتها وبياناتها المالية من أحد المحاسبين، فالمحاسب في هذا المجال سيقوم بتدوين العمليات المالية وتصنيفها، عن طريق فرزها واستخراج البيانات الختامية لها، بغض النظر عن مراجعتها من قبل مراجع خارجي مستقل، ويصرِّح عنها كما هي لمصلحة الضرائب على مسؤولية الإدارة لهذه المشروعات.

وفي بعض الدول تنظم مهنة المراجعة والخبرة في المحاسبة بشكل نقابة بموجب قانون، فيحدِّد القانون المنظم لها، شروط اعتماد كافة أنواع البيانات المالية ولأي شكلٍ من أشكال التنظيمات من قبل مراجع خارجي مستقل على أن يكون عضواً منتسباً للنقابة.

أما فيما عدا ذلك فإن عملية المراجعة تبقى اختيارية حسب احتياجات المؤسسة أو الشركة المنظمة لها.
ويمكن التمييز بين نوعين من أنواع المراجعة الاختيارية هما:

أ – المراجعة الاختيارية في شركات الأشخاص.
ب – المراجعة الاختيارية في المؤسسة الفردية والتنظيمات الأخرى.

أ – المراجعة الاختيارية في شركات الأشخاص (تضامن، توصية بسيطة، محاصة):

ليس هناك الزام قانوني بتعيين مراجع للحسابات لشركات الأشخاص، إلا أن العادة جرت على تعيين المراجع لهذا النوع من التنظيمات لاعتماد حسابات الشركة وتسوية حقوق الشركاء، طبقاً لعقد ونظام الشركة، وان مراجعتها له فوائد عملية كبيرة وعديدة أهمها :

- اطمئنان الشركاء على صحة الحسابات، وخاصةً عند تحديد الربح أو الخسارة وطريقة التوزيع.
- إن الشركاء الموصون لا يحق لهم بالإدارة لكن يحق لهم بالمراقبة، فإن المراجعة للحسابات من قبل مراجع خارجي يعتبر اطمئنان لهم على رشد الإدارة وصحة حساباتها.
- الحسابات المراجعة من قبل مراجع خارجي تكون أساساً سليماً لتحديد حقوق الشركاء، وخصوصاً عند انسحاب شريك، أو دخول آخر، او انفصال شريك أو وفاته.
- المحاسبة المراجعة من قبل مراجع خارجي تكون أساساً سليماً للتحليل المالي لها، ولتحديد مركزها، ومقدرتها على الاستمرار، وحصولها على القروض والإئتمان اللازم من الغير.

ب – مراجعة المؤسسات الفردية أو أي نظامٍ آخر من التنظيمات:

بالرغم من عدم إلزام القانون بمراجعة حسابات الأفراد إلا أن المراجعة في هذه الحالة تفيد صاحب رأس المال في اكتشاف الأخطاء أو التلاعب في الحسابات مما يترتَّب عليه لو لم تكتشف ضياع في مصالحه، فضلاً عن أن الحسابات التي تقدم إلى مصلحة الضرائب والتي لم يراجعها مراجع خارجي، معرَّضة للرفض من قبل هذه المصلحة، ومن ثم لتقدير أرباحها تقديراً جزافياً يكون فيه ضرر لصالح رأس المال.

وفي لبنان صدر المرسوم رقم ٨٠٨٩ في ١٩٩٦/٣/١٥ المتعلق بإرفاق تقارير خبراء المحاسبة بالتصاريح والبيانات المالية والذي يلزم شركات الأموال كافةً وشركات التضامن والتوصية البسيطة والمحاصة بحدود ما هو مبيَّن بهذا المرسوم بوجوب إرفاق تقارير خبير المحاسبة بالبيانات المالية. وبالتالي أصبح تعيين خبير المحاسبة إلزامياً حيث نصَّت المادة الأولى منه :" يتوجَّب على المكلفين الذين يصرحون إلى ضريبة الدخل على أساس الربح الحقيقي من شركات أموال، أو شركات أشخاص إذا زاد عدد مستخدميها عن ٢٥ مستخدماً أو فاق رقم أعمالها السنوي ٧٥٠ مليون ليرة لبنانية، وفروع الشركات الأجنبية العاملة في لبنان مهما كانت طريقة تكليفها بضريبة الدخل، بوجوب إرفاق تقارير خبير المحاسبة بالبيانات المالية المصرَّح عنها."

٢ – ٣ – المراجعات من حيث القيام بعمليات المراجعة:

تنقسم المراجعة من حيث القيام بعمليات المراجعة إلى نوعين هما:

أ – مراجعة كاملة.
ب – مراجعة جزئية.

أ – المراجعة الكاملة:

المقصود بالمراجعة الكاملة أن يترك للمراجع إطاراً غير محدد للعمل الذي يؤديه عن طريق فحص النظام الداخلي، واختيار الاختبارات الضرورية التي يرى انها مناسبة وذلك من خلال خبرته، وان يبذل العناية المهنية اللازمة في عمله وهو مسؤول عن أي أضرارٍ تنشأ عن تهاونه في أي ناحيةٍ من نواحي العمل.

ب – المراجعة الجزئية:

وهي المراجعة التي يقتصر فيها عمل المراجع على بعض العمليات المحدَّدة أو المعينة في مهمته:" مثل مراجعة المخزون فقط". ولا يكون المراجع في هذه الحالة مسؤولاً عن أي أضرارٍ قد تنشأ أو يتم اكتشافها فيما بعد، إلا عن الحالات الجزئية المكلف بمراجعتها.

٣ – ٣ المراجعات من حيث مدى الفحص وحجم الاختبارات:

تنقسم المراجعة في هذا المجال إلى نوعين هما:

أ – مراجعة شاملة تفصيلية.
ب – مراجعة اختبارية.

أ – المراجعة الشاملة التفصيلية:

تعنى هذه المراجعة قيام المراجع بمراجعة جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات، أي القيام بمراجعة جميع المفردات محل الفحص.

وتصلح هذه المراجعات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، أما في المشروعات الكبيرة، سيؤدي استخدامها إلى زيادة أعباء عملية المراجعة وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة.

ب – المراجعة الاختبارية:

وفي هذه الحالة يقوم المراجع بمراجعة جزءٍ من الكل، حيث يقوم باختيار عددٍ من المفردات (عيِّنةSondage) لكي تخضع لعملية الفحص مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها، ولقد أدى كبر حجم المشروعات الاقتصادية وتعدد عملياتها بصورةٍ كبيرة واهتمام تلك المشروعات بأنظمة الرقابة الداخلية إلى ضرورة قيام المراجع الخارجي بفحص عيِّنةٍ من هذه العمليات دون اجراء مراجعة شاملة لها.

ويتوقَّف تحديد حجم العينة إلى عدة اعتبارات، من أهمها ما يظهره فحص وتقييم المراجع الخارجي لأنظمة الرقابة الداخلية المتبعَّة في المشروع من ناحية، ومدى إمكانية تطبيق إجراءات المراجعة الاختبارية من ناحيةٍ أخرى.

وقد أكدت غالبية الدراسات الحديثة في ميادين المراجعة، بأن المراجعة الاختبارية تعتبر الأساس السائد للعمل الميداني في وقتنا الحاضر، وان المراجعة الشاملة أو التفصيلية تمثل الاستثناء لذلك الأساس.

٤ – ٣ – المراجعات من حيث توقيت عملية المراجعة:

تنقسم المراجعة من حيث توقيت عملية المراجعة إلى ثلاثة أنواع :

أ – مراجعة مسبقة.
ب – مراجعة مستمرة.
ج – مراجعة نهائية.

أ – المراجعة المسبقة:

يهدف هذا النوع من المراجعات إلى التثبُّت من صحة بعض المعاملات التي تتجاوز قيمتها حداً عيَّنه القانون، وانطباقها على أحكام قانون الموازنة والقوانين والأنظمة قبل البت بها، وعليه، فإن الرقابة المسبقة لها مفعول وقائي، ويعتبر قانون تنظيم ديوان المحاسبة اللبناني هذا النوع من المراجعات من المعاملات الجوهرية، وهو يلزم الجهات الخاضعة للرقابة المسبقة بعدم الارتباط أو التعاقد مع الغير إلا بعد الحصول على موافقته، وكل معاملة لا تجري عليها هذه الرقابة يعتبرها غير نافذة.

ب – المراجعة المستمرة:

وهذا النوع من المراجعات يؤمن عمليات الفحص واجراء الاختبارات على مدار السنة المالية للمشروع، من خلال برنامج عمل يسمى برنامج المراجعة، ويوفر استخدام هذا الأسلوب العديد من المزايا أهمها:

توفير الوقت الكافي للمراجع ومساعديه للقيام بعملية المراجعة مما يساعده على التوسع في نطاق الفحص، وزيادة حجم الاختبارات الممكن أن يرى انها ضروريةً للقيام بعمله على وجه الدقة.

ان هذا الأسلوب قد يسهِّل على المراجع ابداء الرأي الفني المحايد عن البيانات المالية وصحتها بعد وقتٍ قصير من انتهاء السنة المالية.

يؤمن اكتشاف الأخطاء والتلاعب أولاً بأول، مما يساعد على اقتراح سبل العلاج في الوقت المناسب، وطرق تفاديها وعدم حدوثها في المستقبل.

ان وجود المراجع ومساعديه باستمرار في المشروع خلال السنة المالية، يكون له أثر نفسي على عمال المشروع وإدارته، مما يساعد الإدارة القيام والإهتمام بأداء الأعمال المطلوبة أولاً بأول لأنها سوف تخضع للمراقبة خلال فترةٍ قصيرة، ويساهم ذلك العمل بقلة الوقوع بالأخطاء خشيةً من اكتشاف الأمر بسرعة.

إن هذا الأسلوب يساعد المراجع ومعاونيه من خلال إعداد برنامج مراجعة يغطي الفترة المالية بالكامل، دون ضغطٍ أو إرهاق موسمي، قد يسهِّل عملية الفحص، ويقلل من أخطاء المراجعة وتحمُّل المسؤولية.

ورغم أهمية المزايا المتوفرة من خلال الاعتماد على هذا الأسلوب، يوجد بعض العيوب لا بد من ذكرها وهي:

ان مراجعة العمليات قبل اقفال الدفاتر، باستخدام هذا النوع من المراجعة قد يساعد العاملين أو الإدارة في المشروع لإعادة تعديلها بعد مراجعتها من قبل المراجع، لأن المراجع لن يرجع لها.

عدم قيام كافة الاختبارات في وقتٍ محدَّد من قبل القائمين بعملية المراجعة، قد يرتب سهواً في عدم مراجعة بعضها، لأن المراجع سيقوم بعملية الاختبارات في أوقاتٍ متعددة.

كثرة تواجد المراجع ومساعديه في المشروع، قد يرتب صداقاتٍ أو علاقاتٍ شخصية بين القائمين بعملية المراجعة، والخاضعين لها مما يؤثر على استقلال وحياد المراجع.

إرباك إدارة وعمال المشروع من كثرة تواجد المراجع ومساعديه المتكررة خلال فترة العام.

ج – المراجعة النهائية:

تتميَّز هذه المراجعة بأنها تتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والبيانات الختامية، ومن المزايا التي تحققها هذه المراجعة ما يلي:

- تخفيف احتمالات التلاعب وتعديل الأرقام والبيانات التي يتم مراجعتها، حيث أن جميع العمليات يكون قد تمَّ تسويتها، وتم إقفالها.
- عدم حدوث إرتباك في العمل داخل المشروع موضع المراجعة لأن المراجع ومعاونيه لا يترددوا كثيراً إلى المشروع.

- إن اجراء المراجعة في وقتٍ محدَّد ومستمر يضعف من احتمالات السهو من جانب المراجعين القائمين في عملية المراجعة والتدقيق.

ولكن رغم هذه المزايا يوجد عدة عيوب لهذا النوع من المراجعات أهمها ما يلي:

- قصر الفترة الزمنية للقيام بعمليات المراجعة.
- القيام بعملية المراجعة في نهاية الفترة المالية، قد يؤدي إلى عدم اهتمام المحاسبين القائمين في المشروع موضوع المراجعة بالقيام بالأعمال المطلوبة منهم في الأوقات التي حدثت فيها، لعلمهم انها سوف تراجع في نهاية الفترة، وبالتالي لديهم الوقت الكافي للقيام بهذه الأعمال وتسويتها، وذلك قبل البدء في عملية المراجعة مما يسهِّل الوقوع في الخطأ.
- إن اكتشاف الأخطاء أو التلاعب في نهاية العام، قد يرتب عليه عدم إمكانية العلاج في الوقت المناسب.

قد يؤدي اعتماد هذا النوع من المراجعات إلى إرباك العمل في مكتب المراجع، وخاصةً في نهاية العام لأن مجمل المشاريع سوف يتم مراجعة حساباتها، مما يؤدي إلى القيام بالعمل بشكلٍ سريع قد يؤثر على صحة فحص الحسابات أو يلزم المراجع بالاعتماد على مساعدين جدد ليس لديهم الخبرة اللازمة.

ولكن نرى أن على المراجع الخارجي أن يجمع بين الأسلوبين من خلال فحصه القيود والمستندات في الدفاتر باستمرار مقابل القيام بفحص الجرد والتسويات في نهاية العام بصورةٍ نهائية.

٥ – ٣ – المراجعات من حيث القائم بعمليات المراجعة:

يقسم هذا النوع من المراجعات إلى نوعين هما:

أ – مراجعة داخلية، ويقوم بها مراجع داخلي في المشروع.
ب – مراجعة خارجية، ويقوم بها مراجع خارجي مستقل عن المشروع.

أ – المراجعة الداخلية:

يتمثَّل الهدف الأساسي لوظيفة المراجعة الداخلية في خدمة الإدارة وفرض إشرافها المباشر على نشاط المشروع.

وقد جاء في تعريف مجمع المراجعين الداخليين للمراجعة الداخلية، في أميركا:" انها نشاط مستقل للتقييم داخل المشروع، يعمل على مراجعة النواحي المالية والمحاسبية والأعمال الأخرى، وذلك أساساً لخدمة الإدارة كما انها رقابة إدارية تقوم بقياس وتقييم الوسائل الأخرى للرقابة".

وأشار مجمع المحاسبين القانونيين بانكلترا وويلز في تعريفه عن المراجعة الداخلية:" انها مراجعة للأعمال والسجلات، تتم داخل المشروع بصفةٍ مستمرة أحياناً، وبوساطة موظفين يخصصون لهذا الغرض".

ويتفق التعريفان على أن المراجعة الداخلية تعتمد بطبيعتها على التقييم والقياس والمراجعة كوسائل رئيسية لتحقيق أهدافها، ويتعذر أداء ذلك بدقةٍ ما لم يتوفر للمراجع الداخلي الإستقلال الكامل عن أي سلطةٍ من شأنها أن تؤثر على حياده في إبداء الرأي.

وفي لبنان جاء في كتاب تدقيق البيانات المالية الصادر عن منشورات صادر الحقوقية الجزء الأول عام ١٩٩٩ للأستاذ داود صبح في تعريف المراجعة الداخلية كما يلي:

" المراجعة الداخلية هي عملية تدقيق داخلي يستند على الفحص والتدقيق للعمليات التي قامت بها المنشأة وأثبتت في الدفاتر من واقع المستندات بواسطة جهاز داخلي تابع للإدارة، أعضاؤه موظفين في المنشأة أو من خارج المنشأة بحكم الموظفين فيها وتهدف عملية التدقيق الداخلي إلى تحقيق الإشراف والرقابة في المنشأة والعمل على رفع درجة الكفاءة والفعالية فيها".

ويقدم جهاز التدقيق الداخلي عن طريق التقارير التي يرفعها إلى الإدارة العون لها في اتخاذ قراراتها، ويؤكد لها مدى انتظام ودقة كل من نظامي الضبط الداخلي والمحاسبي، وتقوم الإدارة عادةً باعتماد برامج التدقيق التي يقوم بتنفيذها المدققون الداخليون، ومهما اتسع نطاق أعمال التدقيق الداخلي في المنشأة فإن هذا لا يمنع من ضرورة تعيين خبير محاسبة خارجي يقوم بتنفيذ التدقيق كمتعاقدٍ مستقل عن المنشأة، بل انه في بعض الحالات هناك إلزام قانوني بموجب التدقيق الخارجي.

ب – المراجعة الخارجية :

إن موضوع المراجعة الخارجية هو الموضوع الأساسي في دراستنا هذه. فالمراجعة الخارجية هي عبارة عن عملية المراجعة والتدقيق التي يقوم بها خبير محاسبة مستقل عن إدارة المشروع ويقدَّم في نهايتها تقريراً عن البيانات المالية موضوع التدقيق إلى المساهمين أصحاب المشروع، أو الشركات فيه حسب نوعه القانوني، بشأن صحة ودلالة المعلومات الواردة في البيانات المالية، ومدى مطابقتها مع المعلومات في الدفاتر والسجلات المحاسبية الممسوكة، وفق القوانين والأنظمة التابع لها المشروع، ووفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، ولكي يستطيع المراجع إعداد هذا التقرير، عليه القيام بعملية المراجعة المتعارف عليها والمقبولة من خلال فحص العمليات المالية المثبتة في الدفاتر والسجلات، ومن واقع المستندات المؤيدة لها، والتأكد من صحتها ودقتها طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وذلك حتى يستطيع تكوين رأيه الفني المحايد المقتنع به عن البيانات المالية التي توضع بصدقٍ، المركز المالي للمشروع ونتيجته خلال فترةٍ معيَّنة وعادةً تكون سنةً مالية، هذا في القطاع الخاص.

أما في القطاع العام، فيقوم بهذه العملية أجهزة رقابية متخصِّصة مستقلة في أعمالها عن الدولة، ولكن تابعة لها.

مكاتب الاتصال

المملكة الأردنية الهاشمية
عمـــــان
الأستاذ مروان الصايغ
المجمع العربي للمحاسبين القانونيين
ص.ب ٩٢٢١٠٤ عمان ١١١٩٢
هاتف ٥١٠٠٩١٦ / ٥١٠٠٩١٧ (٦-٩٦٢)
فاكس ٥١٠٠٩٠٢ (٦-٩٦٢)
موقع إنترنت www.ascasociety.org
بريد الكتروني info@ascasociety.org

جمهورية مصر العربية
القاهرة
الأستاذ محمد عبد الحفيظ
٥١ شارع الحجاز -الطابق التاسع-المهندسين-الجيزة
ص.ب ٩٦ إمبابة ١٢٤١١
هاتف ٣٤٧٩٩٥٢/٣٤٦٢٩٥١ (٢٠٢)
فاكس ٣٤٤٥٧٢٩ (٢٠٢)
بريد الكتروني tagco.cairo@tagi.com

جمهورية مصر العربية
الإسكندرية
الأستاذ إبراهيم عبد الرازق
٦ شارع إبراهيم شريف /مصطفى كامل
٢٥ شارع طلعت حرب
هاتف ٥٤٦٩٥٩٦/٥٤٦٢٨٢٩
فاكس ٥٤٥٣٨٦٢
الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

مملكة البحرين
المنامة
الأستاذ منيب حمودة
يونيتاك هاوس - الدور الأول
شارع الحكومة
ص.ب ٩٩٠ المنامه
هاتف ٢٢٤٦٥٤ (٩٧٣)
فاكس ٢١٢٨٩٠ (٩٧٣)
بريد الكتروني tagco.bahrain@tagi.com

دولة الكويت
الكويت
الأستاذ صلاح ابو عصبة
شارع فهد السالم - بناية السوق الكبير
الطابق التاسع - الجناح الشرقي
ص.ب ٤٧٢٩ الصفاه ١٣٠٤٨
هاتف ٢٤٣٣٠٠٤ (٩٦٥) (٧) خطوط
فاكس ٢٤٤٠١١١ (٩٦٥)
بريد الكتروني tagco.kuwait@tagi.com

المملكة العربية السعودية
الرياض
الأستاذ بسام أبو غزالة
بناية الخالدية - الطابق الثاني
المدخل الجنوبي - شارع العليا العام
ص.ب ٩٧٦٧ الرياض ١١٤٢٣
هاتف ٤٦٤٢٩٣٦ (١-٩٦٦)
فاكس ٤٦٥٢٧١٣ (١-٩٦٦)
بريد الكتروني tagco.riyadh@tagi.com

المملكة العربية السعودية
جدة
الأستاذ خالد أبو عصبة
طريق المدينة،مركز الخليج ، الكعكي-الدور الثالث مكتب (٣١١)
ص.ب ٢٠١٣٥ جدة ٢١٤٥٥
هاتف ٦٦٨٥٤٥٨(٢-٩٦٦)
فاكس ٦٦٨٥٤١٥ (٢-٩٦٦)
بريد الكتروني tagco.jeddah@tagi.com

المملكة العربية السعودية
الخبر
الأستاذ إبراهيم الأفغاني
عمارة فلور العربية(برج الجفالي)-الطابق الثالث
طريق الخبر الدمام السريع
ص.ب ٣١٨٧ الخبر ٣١٩٥٢
هاتف ٨٨٢١٢٩١/٨٨٢٠٩٤٠ - فاكس ٨٨٢١٠٣٢(٣-٩٦٦)
بريد الكتروني tagco.khobar@tagi.com

سلطنة عُمان
مسقط
الأستاذ عوض جميل عوض
بيت حطاط - شارع النهضة
وادي عدي - مكتب رقم ٢١٧-٢١٩
ص.ب ٢٣٦٦ روي ١١٢
هاتف ٥٦٠١٥٣/٥٦٠٧٤٠ (٩٦٨)
فاكس ٥٦٧٧٩٤ (٩٦٨)
بريد الكتروني tagco.oman@tagi.com

دولة قطر
الدوحة
الأستاذ حازم فرح
بناية مركز عبر الشرق
الدور الثالث - طريق المطار
ص.ب ٢٦٢٠ الدوحة
هاتف ٤٤٤٠٩١١/٤٤٢٤٠٢٣/٤٤٢٤٠٢٤ (٩٧٤)
فاكس ٤٣٥٥١٧٥ (٩٧٤)
بريد الكتروني tagco.qatar@tagi.com

دولة الإمارات العربية المتحدة

أبو ظبي

الأستاذ مروان أبوصهيون

بناية المصرف العربي للإستثمار والتجارة الخارجية

الطابق الثامن - شارع الشيخ حمدان

ص.ب ٤٢٩٥ أبو ظبي

هاتف ٦٧٢٤٤٢٥/٦٧٢٤٤٢٦ (٢-٩٧١)

فاكس ٦٧٢٣٥٢٦ (٢-٩٧١)

بريد الكتروني tagco.abudhabi@tagi.com

دولة الإمارات العربية المتحدة

دبي

الأستاذ زياد عيده

بناية محمد عبد الرحمن البحر

شارع صلاح الدين الأيوبي

ص.ب ١٩٩١ ديرة - دبي

هاتف ٢٦٦٣٣٦٩/٢٦٦٣٣٦٨ (٤-٩٧١)

فاكس ٢٦٦٥١٣٢ (٤-٩٧١)

بريد الكتروني tagco.dubai@tagi.com

دولة الإمارات العربية المتحدة

رأس الخيمة

الأستاذ طلعت الزبن

بناية السير رقم ١ - الدور السابع

شارع عُمان - النخيل

ص.ب ٤٠٣ رأس الخيمة

هاتف ٢٢٨٨٤٢٧/٢٢٨١٨٦٢ (٧-٩٧١)

فاكس ٢٢٨٥٩٢٩ (٧-٩٧١)

بريد الكتروني tagco.rak@tagi.com

دولة الإمارات العربية المتحدة

الشارقة

الأستاذ علي الشلبي

برج الهلال - الطابق ١٢

كورنيش البحيرة

ص.ب ٩٥٢ الشارقة

هاتف ٥٥٦٣٤٨٤ (٦-٩٧١)

فاكس ٥٥٦٢٩٤٧ (٦-٩٧١)

بريد الكتروني tagco.sharjah@tagi.com

الجمهورية اللبنانية

بيروت

الأستاذ حبيب أنطون

الصنائع- شارع علم الدين

بناية الحلبي - الطابق الاول

ص.ب ٧٣٨١ - ١١

هاتف ٧٤٦٩٤٧ (١-٩٦١)

فاكس ٣٥٣٨٥٨ (١-٩٦١)

بريد الكتروني tagco.beirut@tagi.com

فلسطين

غزة

الأستاذ زهير الناظر

شارع القدس, دوار أنصار, عمارة الأوقاف

الطابق الثاني - الرمال الجنوبي

ص.ب ٥٠٥ غزه

هاتف ٢٨٢٦٩١٧/٢٨٢٤١٦٦ (٨-٩٧٠)

فاكس ٢٨٤٠٣٨٧ (٨-٩٧٠)

بريد الكتروني tagco.gaza@tagi.com

فلسطين

رام الله

الأستاذ جمال ملحم

عمارة البرج الأخضر - الطابق الخامس

شارع النزهة - بجانب مكتبة رام الله

ص.ب ٣٨٠٠ البيرة

هاتف ٢٩٨٨٢٢١

فاكس ٢٩٨٨٢١٩ (٢-٩٧٠)

بريد الكتروني tagco.ramallah@tagi.com

فلسطين

نابلس

الدكتور سائد الكوني

عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة النجاح الوطنية

ص.ب (٧) و (٧٧)

هاتف ٣٨١١١٤/١٥/١٦/١٧ (٩-٩٧٠)

فاكس ٢٣٨٧٩٨٢ (٩-٩٧٠)

بريد الكتروني president@najah.edu

فلسطين

بيت لحم

ا.م إحسان مصطفى

مدير مركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع

جامعة القدس المفتوحة

فاكس٢٩٨٤٤٩٢ -٠٢

هاتف ٢٩٥٢٥٠٨-٠٢

بريد إلكتروني Qouprd@planet.edu

الجمهورية اليمنية

صنعاء

الأستاذ فتحي أبو نعمة

شارع الزبيري - عمارة عبدالله إسحاق

الطابق الرابع

ص.ب ٢٠٥٥ صنعاء

هاتف ٢٤٠٨٨٥/٢٤٠٨٩٩ (١-٩٦٧)

فاكس ٢٦٣٠٥٣ (١-٩٦٧)

بريد الكتروني tagco.yemen@tagi.com

الجمهورية التونسية

تونس

الأستاذ حازم أبو غزالة

شقه B.3.2 7 نهج (8002) ، مونبليزير تونس (1002)

ص.ب (44) (1013) المنزه (9)

هاتف 499-848 - 024-841 (1 216)

فاكس 665-849(216 1)

بريد الكتروني agip.tunisia@tagi.com

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

طرابلس

الأستاذ عبد السلام كشادة

(٤) شارع دمشق / الدور الثاني

ص.ب (٤٧٦٩) طرابلس

هاتف ٣٣٣٤٢٨٩/٣٣٣٠٩٤١ (٢١٨-٢١)

فاكس ٤٤٤٦٨٨٨ (٢١٨-٢١)

بريد الكتروني akashadah@lttnet.net

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجزائر

الأستاذ نبيل أبو عطية

(١٧٥) شارع كريم بلقاسم

الجزائر - الجزائر العاصمة

ص.ب (١٤٨) الجزائر (١٦٠٠٤)

هاتف ٧٤٨٩٨٩-٧٤٥١٣٩-٧٤٩٧٩٧

فاكس ٧٤٦١٦١ (٢١٣-٢١)

بريد الكتروني tagco.algeria@tagi.com

الجمهورية التونسية

تونس

الأستاذ صالح بن صادق بن الحاج صالح الذهيبي

٩٢ نهج ٨٦٠٠ الشرقية ١ - ٢٠٣٥ تونس

هاتف ٢١٦١٧٧٠١٢٣ - ٢١٦١٧٧٠٧٤٥

فاكس ٢١٦١٧٧١٢٦٦

بريد إلكتروني Salah.dhibi@planet.tn

فلسطين

طولكرم

الأستاذ محمود مصطفى أبو طعمة

مكتب الهدف للخدمات المالية والإدارية

ص.ب ٢٥٨ طولكرم

تليفاكس ٢٦٨٢٥٨٦ جوال ٠٥٩-٣٣٨٦٢٠

بريد إلكتروني hadaf-utmeh2003@yahoo.com

UNITED KINGDOM

LONDON

Mr. Antoine Mattar

CCC House

West Halkin Street, London SW1X 8JL

Tel: 00 44 20 7245 4455

Mob. :00 44 78 60461541

Fax: 00 44 20 7259 5544

e-mail : amattar@ccc.gr (office)

e-mail : mattar@blueyonder.co.uk (home)

الجمهورية السودانية

الخرطوم

الأستاذ محمد الحاج يونس

شارع ٤٧ - بناية رقم ١٩ الطابق الثاني

مكتب رقم ٢ - عمارة الفاروق - الخرطوم (٢)

ص.ب ٧٠٢٤ وزارة التجارة

هاتف ٤٦٨٤٧٠ - فاكس ٤٧٢٥٥٧ (٢٤٩-١١)

بريد الكتروني agip.sudan@tagi.com

الجمهورية العربية السورية

دمشق

الأستاذ محمد عمار العظمة

جسر الثورة - شارع الاتحاد - عمارة البدين

الطابق السابع - مكتب ٧٠٢/٧٠٣

ص.ب ٣١٠٠٠ دمشق

هاتف ٢٣١٦٠٥٢/٢٣١٤٤٠٣ (٩٦٣-١١)

فاكس ٢٣١٢٨٧٠/٢٣١٤٤٠٣ (٩٦٣-١١)

بريد الكتروني tagco.syria@tagi.com

المملكة المغربية

الدار البيضاء

الأستاذ خالد بطاش

ساحة النصر

شارع خريبكة - عمارة رقم (٨)

ص.ب (١٠٨١٧) الدارالبيضاء - بندونك

هاتف ٢٤٥١٩٤٦/٢٤٤١٦٩٣/٢٤٤١٦٩٨(٢١٢-٢)

فاكس ٢٤٥١٩٤٧ (٢١٢-٢)

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

بنغازي

الأستاذ محمد علي حسن فكرون

هاتف : ٦١٢٢٣٥٩٥٠ - ٢١٨ - ٠٠

بريد الكتروني :m.fakroun@raslanuf.com

فلسطين

الخليل

جامعة الخليل

الدكتور يوسف حسان

رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبية

هاتف ٢٢٢٠٩٩٥

فاكس ٢٢٢٩٣٠٣

بريد إلكتروني yousefh@hebron.edu

جمهورية العراق

بغداد

الأستاذ لؤي ابو عصبة

محلة ٧١٢،زقاق ٢٥ ،دار ١١ /٢ ،حي المثنى

زيونة،بغداد

تلفاكس ٠٠٩٦٤١ ٥٥٧٢٢٩٦

هاتف الثريا ٠٠٨٨ ٧٣٠٥٩ ٢١١ ٢١٦

تلفون ٠٠٩٦٤١ ٧٤٧٠٥٢٤

٠٠٩٦٤١ ٧٤٧٠٥٢٧

بريد الكتروني agip.iraq@tagi.com

tagco.iraq@tagi.com

فلسطين

جنين

الجامعة العربية الأمريكية

الأستاذ زكريا الحاج حمد

مركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع

هاتف ٤٢٥١٠٩٧٠/٤

فاكس ٤٢٥١٠٩٧٠

بريد إلكتروني zhamad@aauj.edu

الإمارات العربية المتحدة

دبي

الأستاذ محمد صوان

بلدية دبي

هاتف ٠٠ ٩٧١ ٤ ٢٠٦٣١٤٤

فاكس ٠٠ ٩٧١ ٤ ٢٠٦٤٧٧٨

طلال أبوغزاله وشركاه الدولية

المؤسسة العربية للخدمات المهنية الدولية

المعرفة هي القوة

اثنان وأربعون مكتباً وطنياً عربياً

- مراجعة الحسابات. التدقيق الداخلي. التقييم.
- الإستشارات الإدارية والمالية والصناعية.
- دراسة وتطوير وإدارة المشاريع.
- تقنية المعلومات في الحكومة والتجارة والتعليم.
- تدقيق أمن أنظمة المعلومات.
- شهادات إدارة الجودة.
- بناء القدرات الحكومية في التجارة الدولية.
- التأهيل المهني والمعلوماتي.
- معلومات الإئتمان.
- التدريب. التوظيف.
- حقوق الملكية الفكرية. التراخيص.
- الخدمات القانونية. الترجمة.